

الدكتور عبد الهادي الفضلي

دراسات في الفعل

دار القلم
بيروت - لبنان



دراسات في الفعل

الدكتور عبد الرهادي الفضلي

دراسات في الفعل

الطبعة الأولى ١٩٦٤م

عدد الصفحات: ١٠٠

دار الفكر

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

١٤٠٢ ب. هـ ١٩٨٢ ب. م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

وبعد :

فان أهمية الفعل نحويًا تأتي من دخوله عصرًا مقومًا في تكوين الجملة الفعلية ، وكذلك الجملة الاسمية في بعض اشكالها التركيبية .

ولهذه الأهمية رأيت ان ألقى شيئًا من الضوء على حقيقة الفعل وبعض أحواله وأحكامه من خلال دراسة نحوية حاولت وسع الطاقة ألا تخرج عن اطار المنهج العلمي ، وأن تستفيد من تجارب الدراسات الأخرى غير النحوية التي تعاملت مع المفاهيم النحوية بشكل او بآخر كالدراسات الاصولية والدراسات اللغوية والدراسات البلاغية .

وتمثلت هذه الدراسة النحوية في الموضوعات

التالية :

الطبعة الأولى

١٤٠٢ ب . هـ ١٩٨٢ ب . م

تعريف الفعل

دلالة الفعل

اشتقاق الفعل

تقسيم الفعل

بناء الفعل

اسناد الفعل

وهي - في واقعها - محاولة متواضعة لاضافة تجربه
اخرى الى تجارب السابقين • أرجو أن أكون قد وفقت
فيها ، كما أرجو أن أستفيد من ملاحظات المعنيين ونقدم
البناء بما يرفع من مستوى هذه المحاولة الى ما هو
أفضل ، والله تعالى ولي التوفيق وهو الغاية •

عبد الهادي الفضلي

تعريف الفعل

عرف الفعل في كتب النحو بأكثر من تعريف ،
واتجهت في تعريفه أكثر من طريقة .

وبغية أن ننتهي الى نتيجة مقبولة في التعريف تلتقي
وطبيعة الفعل باعتباره منهوما نحويا لا بد من عرض المهم
من التعاريف واستعراض الطرق التي اتبعها النحاة في
وضع تلكم التعاريف .

أما الطرق التي اتبعها النحويون في تعريف الفعل

فهي :

- ١ - التعريف بالمثل .
- ٢ - التعريف من خلال القسمة .
- ٣ - التعريف بالحد .
- ٤ - التعريف بالعلامة .

الفعل

الفعل

ق الفعل

الفعل

الفعل

الفعل

في واقعها - محاولة متواضعة لاضافة تجربه
تجارب السابقين . أرجو أن أكون قد وفقت
أرجو أن أستفيد من ملاحظات المعنيين ونقدمهم
رفع من مستوى هذه المحاولة الى ما هو
الله تعالى ولي التوفيق وهو الغاية .

عبد الهادي الفضلي

وأقدم تعريف للفعل وصل إلينا هو تعريف سيويه
في الكتاب ، وقد اعتمد فيه طريقة التعريف بالمثال ، قال
في أول كتابه :

«وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء،
وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم
ينقطع .

فأما بناء ما مضى : فذهب وسمع ومكث وحمد .

وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا : اذهب واقتل
واصرب ، ومخبرا :

يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب .

وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت .

فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الاسماء،
ولها أبنية كثيرة - ستبين ان شاء الله .

والأحداث نحو : الضرب والقتل والحمد» .

ويعني سيويه بكلمة (أمثلة) - هنا - (أبنية)
وبكلمة (أحداث الاسماء) : (المصادر) .

وهو بهذا يشير الى اشتقاق الفعل من المصدر ، وهو
الرأي البصري المعروف .

ومن خلال تقسيم سيويه للفعل وفق الازمنة عرف كل قسم منه بالمثال - كما ترى •

وطريقة التعريف بالمثال هي الطريقة البدائية أو الاولى التي تسلك في بدايات تدوين العلوم غالبا ثم تتطور بعد ذلك الى اتباع طرق اخرى أدق وأشمل في معطياتها ومحتوياتها •

ومن هذا حدو سيويه في اعتماده طريقة التعريف بالمثال أبو بكر الزبيدي (- ٣٧٩ هـ) في كتابه (الواضح) فقد جاء في أوله : « اعلم : أن جميع الكلم ينقسم على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، فالاسم والفعل قولك : ضرب وخرج وانطلق ، ويضرب ويخرج ، واضرب واسمع ، وما أشبه هذا » •

وواضح الزبيدي صدى مختصر لكتاب سيويه الا قليلا ، ولعل تلمذة الزبيدي على كتاب سيويه جعلته ينحو في كتابه منحى سيويه •

وفي القرن الثاني الذي عاشه سيويه وعلى يد الكسائي النحوي (- ١٨٩ هـ) المعاصر لسيويه نلمس تطورا في طريقة تعريف الفعل ، فقد عرفه بطريقة الصد الناقص ، كما جاء ذلك في (الصاحبي ص ٨٥) قال : « قال الكسائي : الفعل ما دل على زمان » •

تعريف للفعل وصل الينا هو تعريف سيويه ، وقد اعتمد فيه طريقة التعريف بالمثال ، قال :
به :

الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء، فمضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم يذهب ما مضى : فذهب وسمع ومكث وحمد •

بناء ما لم يقع فانه قولك أمرا : اذهب واقتل ومخبرا : ويضرب ويقتل ويضرب •

ك بناء ما لم ينقطع وهو كائن اذا أخبرت • الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الاسماء، كثيرة - ستبين ان شاء الله •

أحداث نحو : الضرب والقتل والحمد» • سيويه بكلمة (أمثلة) - هنا - (أبنية) أحداث الاسماء) : (المصادر) •

هذا يشير الى اشتقاق الفعل من المصدر ، وهو يعرف المعروف •

وتعريف الكسائي - كما تراه - يقتصر في تحديد الفعل بتخصيصه بالدلالة على الزمن فقط ، ومن هنا يعتبر حدا ناقصا .

وكما وجدنا من حدا حذو سيبويه من نحاة القرن الرابع في تعريفه الفعل بالمثال ، نجد أيضا في نحاة القرن الرابع من نحا نحو الكسائي في تعريفه الفعل بدلالته على الزمن ، وذلكم هو ابن كيسان المتوفى سنة ٣٣٠ هـ ، فقد حكى عنه قوله بأن : « الفعل ما كان مذكورا لأحد الزمانين ، اما ماض او مستقبل والحد بينهما » (١) .

وفي بداية القرن الرابع الهجري تقف على تطور آخر لتعريف الفعل يتم على يد أبي بكر بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، فقد جاء في موجزه : « والفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه وما أموت به » (١) .

وابن السراج بهذا التعريف يدخل فكر الاسناد في تحديد الفعل ، فتعبيره عن الفعل بـ (ما كان خبرا) يعني به ما وقع مسندا . كما انه يعني بقوله (لا يجوز ان يخبر عنه) أنه لا يصح أن يقع مسندا اليه .

ونجد صدى هذا التعريف لدى بعض نحاة القرن

(١) اقسام الكلام العربي ٦٩ .

(٢) سورة ص آية ٢٧

السابع الهجري أمثال : ابن مالك (٦٧٢ هـ) وابنه بدر الدين (٦٨٦ هـ) .

فابن مالك يقول في نسهله : « والفعل كلمة تسند أبدا قابلة لعلامة فرعية المسند اليه » ويقول في شرحه : « ثم الكلمة ان لم تكن ركن الاسناد فهسي الحرف وان كانت ركننا له فان قبلت الاسناد بطرفيه فهي اسم والا فهي فعل » .

وابن مالك بشرحه هذا يستخدم طريقة التعريف من خلال القسمة العقلية الحاصرة لدورانها بين الاثبات والنفي .

وقال ابن الناظم في شرحه على الالفية : « وهي (الكلمة) على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف ، لأن الكلمة اما أن يصح أن تكون ركننا للاسناد او لا ، الثاني الحرف ، والاول اما أن يصح أن يسند اليه او لا ، الثاني الفعل ، والاول الاسم » .

ويتردد صدى هذا التعريف الاسنادي لدى أحد نحاة القرن التاسع الهجري وباستخدام طريقة التعريف من خلال القسمة أيضا ، وذلكم النحوي هو أبو الحسن الاشموني المتوفى حدود ٩٠٠ هـ ، فقد ورد في شرحه على الالفية قوله : « ان الكلمة اما أن تصلح ركننا للاسناد

الكسائي - كما تراه - يقتصر في تحديد صفة بالدلالة على الزمن فقط ، ومن هنا يعتبر

وجدنا من حدا حذو سيبويه من نحاة القرن رصفه الفعل بالمثل ، نجد أيضا في نحاة القرن ما نحو الكسائي في تعريفه الفعل بدلالته على كرم هو ابن كيسان المتوفى سنة ٣٣٠ هـ ، فقد له بأن : « الفعل ما كان مذكورا لأحد ماض او مستقبل والحد بينهما » (١) .

اية القرن الرابع الهجري تقف على تطور الفعل يتم على يد أبي بكر بن السراج المتوفى ، فقد جاء في موجزه : « والفعل ما كان خبرا ، يخبر عنه وما أموت به » (١) .

لسراج بهذا التعريف يدخل فكر الاسناد في ، فتعبيره عن الفعل بـ (ما كان خبرا) يعني به . كما انه يعني بقوله (لا يجوز ان يخبر عنه) ان يقع مسندا اليه .

صدى هذا التعريف لدى بعض نحاة القرن

ام الكلام العربي ٦٩ .
بورة ص آية ٢٧

أولاً ، الثاني الحرف ، والاول اما ان يقبل الاسناد بطرفيه
أو بطرف ، الاول الاسم والثاني الفعل » •

وفي القرن الرابع الهجري تفق على تعريف للفعل
يأخذ سمة التعريف المنطقي طريقة ومحتوى ، وهو
مانستطيع أن نطلق عليه اسم التعريف بالدلالة على الحدث
والزمان ، كما نستطيع أن نختصر الاسم فنطلق عليه اسم
التعريف بالدلالة في مقابل التعريف بالاسناد •

ومن أقدم من أدخل هذا التعريف في الدراسة
النحوية ابو القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، فقد
جاء في ايضاحه ص ٥٢ قواه : «الفعل على أوضاع
النحويين ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو
قام يقوم » •

ويتطور هذا التعريف في صوغ عبارته - وفي القرن
نفسه - على يدي النحوي المنطقي ابي علي الفارسي
(- ٣٧٧ هـ) الى تعبير دقيق علميا ، فقد حكى عنه أنه قال :
« حد الفعل : كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان
محصل » (١) •

وقد أصبح هذا التعريف وبهذه الصيغة الدقيقة من

(١) اقسام الكلام العربي ٦٩ •

في الحرف ، والاول اما ان يقبل الاسناد بطرفيه ،
الاول الاسم والثاني الفعل » .

القرن الرابع الهجري تقف على تعريف للفعل :
التعريف المنطقي طريقة ومحتوى ، وهو
أن تطلق عليه اسم التعريف بالدلالة على الحدث
كما نستطيع أن نختصر الاسم فنطلق عليه اسم
الدلالة في مقابل التعريف بالاسناد .

أقدم من أدخل هذا التعريف في الدراسة
هو القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، فقد
صاحه ص ٥٢ قوله : «الفعل على أوضاع
ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو

لور هذا التعريف في صوغ عبارته - وفي القرن
على يدي النحوي المنطقي ابي علي الفارسي
- الى تعبير دقيق علميا ، فقد حكى عنه أنه قال :

كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان
.

أصبح هذا التعريف وبهذه الصيغة الدقيقة من

قام الكلام العربي ٦٩ .

التعبير التعريف المشتهر والمسيطر على اجواء الدراسات
النحوية حتى يومنا هذا .

فقد تبناه جل النحاة على مر القرون من الرابع حتى
هذا القرن . ففي القرن السادس الهجري تبناه أمثال :
الزمخشري (- ٥٣٨ هـ) وابن الخشاب (- ٥٦٧ هـ)
وفي القرن السابع امثال الشلويني ٦٤٥ هـ وابن الحاجب
٦٤٦ هـ والارديلي (- ٦٤٧ هـ) وابن عصفور (- ٦٦٩ هـ) .
وفي القرن الثامن الهجري أمثال : ابن هشام
(- ٧٦١ هـ) في شرح شذور الذهب والجامع الصغير ،
وابن عقيل (- ٧٦٩ هـ) في شرح الالفية .

وفي القرن التاسع الهجري أمثال : الجامي
(- ٨٩٨ هـ) في كتابه الفوائد الضيائية .
وفي القرن العاشر أمثال : جلال الدين السيوطي
(- ٩١١ هـ) في همع الهوامع ، والفاكهي (- ٩٧٢ هـ) في
شرح قطر الندى .

وفي القرن الحادي عشر أمثال : بهاء الدين العاملي
(- ١٠٣١ هـ) في الصمدية .

وفي القرن الثالث عشر امثال : الاهدل (- ١٢٩٨ هـ)
وفي القرن الرابع عشر أمثال : دحلان (- ١٣٠٤ هـ)
وعباس حسن صاحب النحو الوافي ، ومصطفى الغلاييني
مؤلف جامع الدروس العربية ، وغيرهم .

وإذا حاولنا معرفة جذور هذا التعريف فإنا - وبلا شك - نجد أنها تمتد إلى المنطق الصوري أو الأرسطي، ففي أواخر القرن الثالث الهجري قام إسحاق بن حنين العبّادي المتوفى سنة ٢٩٨ هـ بترجمة كتاب أرسطو في المنطق الموسوم بـ (باري أرمانياس) ومعناه (العبارة)، جاء في فهرست ابن النديم ص ٣٤٨: «الكلام على باري أرمانياس: نقل حنين إلى السرياني وإسحاق إلى العربي النص».

وقام معاصر الزجاجي ومواطنه أبو نصر الفارابي المتوفى سنة (٣٣٩ هـ) بشرح ما ترجمه إسحاق بن حنين من منطق أرسطو في العبارة ثم أوجزه بكتاب آخر ورد فيه ما يلي: «فالفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس: اسم وكلمة وأداة».

فالاسم: لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل بينيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى.

والكلمة: لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده ويدل بينيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى.

والزمان المحصل هو المحدود بالماضي والحاضر المستقبل.

والاداة : لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم
بنفسه وحدة دون أن يقترن باسم او كلمة ، مثل : من وعلى
وما أشبه ذلك « (١) » .

وهذا يعني وبسبب التبادل بين العلوم واختيار
الأفضل في رأي العالم المختار نقل مفهوم وتعريف الكلمة
المنطقية - التي تعني الفعل - الى الفعل النحوي ، ثم
صيغ بالعبارة التي حكيت عن ابي علي الفارسي النحوي
المنطقي .

وكما استعملت طريقة القسمة في التعريف الاسنادي
استعملت الطريقة نفسها في التعريف الدلالي ، ومن
استخدمها ابن عقيل في شرحه على الالفية ، قال : « وهي
(الكلمة) اما اسم واما فعل واما حرف لانها ان دلت على
معنى في نفسها غير مقترن بزمان فهي الاسم ، وان اقترن
بزمان فهي الفعل ، وان لم تدل على معنى في نفسها - بل
في غيرها - فهي الحرف » .

أما التعريف بالعلامة فمن أقدم من وقفنا عليه ممن
اتبع طريقة التعريف بالعلامة هو ابو الفتح ابن جني
(- ٣٩٢ هـ) من نحاة القرن الرابع الهجري ، وذلك في
كتابه التعليمي المشهور (اللمع) ، فقد قال فيه : « والفعل :

(١) كتاب في المنطق : العبارة ٧ .

حاولنا معرفة جذور هذا التعريف فاننا - وبلا
شك - تمتمد الى المنطق الصوري أو الارسطي ، ففي
القرن الثالث الهجري قام اسحاق بن حنين العبادي
في سنة ٢٩٨ هـ بترجمة كتاب ارسطو في المنطق
(باري ارمانياس) ومعناه (العبارة) ، جاء في
من النديم ص ٣٤٨ : « الكلام على باري
نقل حنين الى السرياني واسحاق الى العربي

معاصر الزجاجي ومواطنه ابو نصر الفارابي
في سنة (- ٣٣٩ هـ) بشرح ما ترجمه اسحاق بن حنين
ارسطو في العبارة ثم أوجزه بكتاب آخر ورد فيه
فالاتفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس :

١ - اسم : لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم
منه من غير أن يدل بينيته لا بالعرض على الزمان
تدني فيه ذلك المعنى .

٢ - كلمة : لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم
منه ويدل بينيته لا بالعرض على الزمان المحصل
ذلك المعنى .

٣ - زمان المحصل هو المحدود بالماضي والحاضر

ما حسن فيه (قد) أو كان أمرا ، فأما (قد) فنحو قولك: قد قام ، وقد قعد ، وقد يقوم ، وقد يقعد ، وكونه أمرا نحو: قم واقعد » •

ونحا ابن مالك (- ٦٧٢ هـ) - من القرن السابع الهجري - نحو ابن جنبي في ألفيته ، فعرف الفعل بالعلامة ، بقوله :

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون آقبلن فعل ينجبي
غير انه ذكر للفعل أكثر من علامة فلم يقتصر على واحدة كما فعل ابن جنبي •

وفي القرن الثامن الهجري نجد ان أجروم (- ٧٢٣ هـ) صاحب الاجرومية المتن النحوي الشهير يحذو حذوهما فيقول في الاجرومية : « والفعل يعرف بقصد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة » •

وسلك ابن هشام (- ٧٦١ هـ) الطريقة نفسها في كتابيه (أوضح المسالك) و (قطر الندى) ، وكذلك النسيخ خالد الازهري (- ٩٠٥ هـ) في متن (الازهرية) المعروف • وبعد هذا العرض المقتضب لطوائف تعريف الفعل ، ولتعريفه في المنهج النحوي القديم لا بد من محاولة لاستجلاء مدلول الفعل في ضوء المنهج الحديث:

ان الفعل باعتباره وحدة لفظية أي مجموعة أصوات ذات نظام معين ، يأخذ وظائف معينة في الاستعمال اللغوي الاجتماعي ، فيأخذ وظيفة دلالية وأخرى صرفية وثالثة نحوية .

ومن خلال معرفتنا لهذه الوظائف نستطيع ان نتبين مدلول الفعل بوضوح ، ذلك أن وظيفة الفعل الدلالية التي تبرز لنا من خلال استعماله توقعنا على معناه المعجمي الذي تنطوي عليه مادته الحرفية المؤلفة له ، ف (كتب) و (يكتب) - مثلا - مادتهما الحرفية هي (ك. ت. ب) ، وهي تدل لغويا على حدث (الكتابة) او المعنى الذي يحمله مصدر الفعل .

أما وظيفته الصرفية - وهي التي تقوم بأدائها بنيتة اللفظية أو هيئة تركيب عناصره المادية نحو وزني (فعل) و (يفعل) فانها تتمثل في دلالاته - عند الاستعمال - على وقوع الحدث او ايقاعه مقترنا بزمن من الازمنة الثلاثة .

وتتمثل وظيفة الفعل النحوية في الاسناد ضمن الجملة النحوية ، وفي استخدامه مسندا فقط .

وفي ضوء هذا تتبين الفرق بين المصدر والفعل من ناحية صرفية ، ذلك أن المصدر يدل على « الحدث » مطلقا أي دون أن يلحظ فيه وقوعه أو ايقاعه ، بينما يدل الفعل

« (قد) أو كان أمرا ، فأما (قد) فنحو قولك : قد تعد ، وقد يقوم ، وقد يقعد ، وكونه أمرا نحو :

ابن مالك (- ٦٧٢ هـ) - من القرن السابع نحو ابن جني في ألفيته ، فعرف الفعل قوله :

أتت ويا افعلي ونون آقبلن فعل ينجبي
فه ذكر للفعل اكثر من علامة فلم يقتصر على فعل ابن جني .

القرن الثامن الهجري نجد ان أجروم (صاحب الاجرومية المتن النحوي الشهير يحدو يقول في الاجرومية : « والفعل يعرف بقصد سوف وتاء التأنيث الساكنة » .

ابن هشام (- ٧٦١ هـ) الطريقة نفسها في فتح المسالك) و (قطر الندى) ، وكذلك النسيخ لمرعي (- ٩٠٥ هـ) في متن (الازهرية) المعروف .
هذا العرض المقتضب لطوائف تعريف الفعل ، في المنهج النحوي القديم لا بد من محاولة مدلول الفعل في ضوء المنهج الحديث :

على «وقوع» الحدث أو «ايقاعه» مقترنا بواحد من
الازمنة الثلاثة •

وتبين أيضا الفرق بين الفعل واسم الفاعل ، ذلك أن
اسم الفاعل يستخدم مقصودا به الوصف فقط فلا يلحظ
فيه مباشرة ايقاع الحدث ، بينما الفعل يقصد منه الدلالة
على مباشرة ايقاع الحدث ، فعندما أقول (زيد قائم)
- مثلا - فإني أقصد هنا : وصف زيد بالقيام ، وبخلافه
عندما أقول (يقوم زيد) أو (زيد يقوم) فإني أقصد هنا
مباشرة زيد ايقاع الحدث •

وهكذا الفرق بين الفعل واسم المفعول •

وهذا من دقائق العربية في أساليبها التعبيرية •

والفرق النحوي بين الفعل والمذكورات واضح ، ذلك
أن كلا من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول يقع مسندا
إليه ومسندا في الجملة النحوية ، بينما الفعل لا يقع الا
مسندا •

وفي ضوءه أيضا ينبغي أن نفرق في التعريفات بين
التعريف للفعل باعتباره كلمة معجمية أو بنية صرفية أو
وحدة نحوية ، فنقتصر في النحو عندما نريد أن نعرف
الفعل على ما نفيده أو نفهمه من وظيفة نحوية للفعل لدى
استعماله في الجملة النحوية •

الحدث أو «إيقاعه» مقترنا بواحد من
تة .

أيضا الفرق بين الفعل واسم الفاعل ، ذلك أن
يستخدم مقصودا به الوصف فقط فلا يلحظ
إيقاع الحدث ، بينما الفعل يقصد منه الدلالة
إيقاع الحدث ، فعندما أقول (زيد قائم)
فانني أقصد هنا : وصف زيد بالقيام ، وبخلافه
(يقوم زيد) أو (زيد يقوم) فاني أقصد هنا
إيقاع الحدث .

1. الفرق بين الفعل واسم المفعول .

من دقائق العربية في أساليبها التعبيرية .

ق التحوي بين الفعل والمذكورات واضح ، ذلك
المصدر واسم الفاعل واسم المفعول يقع مسندا
في الجملة النحوية ، بينما الفعل لا يقع الا

صوته أيضا ينبغي أن نفرق في التعريفات بين
فعل باعتباره كلمة معجمية أو بنية صرفية أو
ية ، فنقتصر في النحو عندما نريد أن نعرف
ما نفيده أو نفهمه من وظيفة نحوية للفعل لدى
في الجملة النحوية .

وبتعبير آخر علينا هنا أن نأخذ بالتعريف الاسنادي
كما فعل ابن مالك في التسهيل وشرحه ، وابنه بدر الدين
في شرح الالفيه ، ومن بعدهما الأشموني في شرحه على
الالفيه ومن نحا نحوهم ، لانه التعريف الذي يوضح ويحدد
لنا وظيفة الفعل النحوية .

أما التعريف الذي أطلقنا عليه التعريف الدلالي او
التعريف بالدلالة فلا ينبغي أن يؤخذ به في النحو لانه
تعريف صرفي وموضعه الطبيعي هو علم الصرف .

والتعريف بالعلامة هو أقرب الى تعريف الشيء
بالسمة الفارقة بينه وبين بقية الافراد المشاركة في جنسيته
أو هويته .

وعليه هو لاينبىء عن وظيفة لغوية اجتماعية للكلمة .

وربما استطعنا ان نرجع به في بعض وجوهه فقط
الى التعريف الاسنادي اذا لاحظنا ان من خصائص اسناد
الفعل ان يسند الى تاء الفاعل او ياء المخاطبة ، ومع هذا
لا نقوى على اعتباره تعريفا علميا ، وانما أقصى ما يمكن أن
نقوله فيه أنه من وسائل تقريب معنى الفعل الى الذهن
تعليميا لا علميا .

دلالة الفعل

لا خلاف بين النحويين في أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، وقد اعتبروا هذه الدلالة المقوم لحقيقته ، يقول ابن مالك في شرح التسهيل ص ٨ : « فإن الفعل فعل بدلالته على الحدث والزمان المعين » ، ورأينا في الحديث السابق أن النحاة منذ القرن الرابع الهجري أدخلوا الدلالة على الحدث والزمان في تعريف الفعل .

وهم بذلك ينحون نحو المنطقة في تعريفهم الفعل وتعيينهم دلالاته - كما أوضحت ذلك في الحديث المشار إليه .

ودلالة الفعل على ما ذكرنا تتقوم - كما ينصون - بفهامه وقوع الفعل مقترنا بزمن محصل (معين) .
ويعني هذا أن الفعل يدل على الحدث والزمان معا ويسبب اقترانهما .

وفرقوا في مفاد دلالاته فذهبوا الى أن الفعل يدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بهيئته ، فالحدث يستفاد من مادته ، والزمن يستفاد من هيئته .

وقد رجع النحاة في تعيين وتحديد دلالة الفعل على الحدث والزمان - وفق مناهجهم - الى الاستعمال العربي .

وهو منهج سليم ، الا أن تأثرهم بالتعريف المنطقي للفعل دون أن يذكروا أي تفصيل لمعنى الدلالة ولتوعية العلاقة بين الدال والمدلول واختيار ما يلتقي ومنهجهم في تعيينها وتحديدتها ، أو هم انهم يذهبون الى ان دلالة الفعل على الزمن دلالة طبيعية وليست وضعية (اصطلاحية) ، فلاحظ عليهم علماء اصول الفقه ذلك ، وحاولوا التماس الطرق والمبررات ، لتصحيح وضع دلالة الفعل .

وخلاصة ما وجهوه من نقد :

- ١ - ان الامر والنهي له دلالة فيهما على الزمن .
- وسأوضح في حديث آت عن تقسيم الفعل : أن الامر ليس قسماً من أقسام الفعل ، ومثله النهي ، لانهما من الانشاءات ، وهي لا دلالة فيها على الزمن المعين .
- ٢ - أن النحويين لم يشيروا الى أنهم أفادوا دلالة الفعل على الزمن من واقع الاستعمال العربي ، ومعنى هذا

دلالة الفعل

لاف بين النحويين في أن الفعل يدل على الحدث وقد اعتبروا هذه الدلالة المقوم لحقيقته ، يقول في شرح التسهيل ص ٨ : « فان الفعل فعل الحدث والزمان المعين » ، ورأينا في الحديث النحاة منذ القرن الرابع الهجري أدخلوا الدلالة على الزمن في تعريف الفعل .

بذلك ينحون نحو المناطق في تعريفهم الفعل بدلالته - كما أوضحت ذلك في الحديث المشار

إليه الفعل على ما ذكرنا تتقوم - كما ينصون - ومع الفعل مقترنا بزمن محصل (معين) .

في هذا أن الفعل يدل على الحدث والزمان معا بترانهما .

أنهم استفادوا تلك الدلالة من (التبادر) ، ولفظ الفعل وحده لا يتبادر منه افادته الزمن المعين ، ولا بد في ذلك من الاستعانة بالقرائن •

وعليه فالطريق التي تؤدي بنا الى استفادة الزمن المعين من لفظ الفعل هو (الاطلاق) وعند اسناد الفعل الى مسند اليه زمني فقط •

٣ - ان الفعل الماضي قد يدل على الزمن المستقبل اذا اقترن بأداة الشرط ، والفعل المضارع قد يدل على الزمن الماضي اذا اقترن بـ (لم) •

ومن هذا كله نخلص الى النقاط التالية :

(أ) ان الاصوليين يرون أن الطريق السليم لمعرفة واقع دلالة الفعل هو الرجوع الى الواضع - وهم العرب - واستفادة ذلك من استعمالاتهم ومختلف أساليب الاداء لديهم •

(ب) ان الاصوليين يرون أن النحاة رجعوا في افادتهم دلالة الفعل على الزمان الى (التبادر) •

(ج) ان الفعل لا يدل دائما على الزمن المعين المحدد له ، اذ قد يدل على زمن آخر •

ونحن هنا مع الاصوليين في النقطة الاولى ، ولسنا

معهم في النقطة الثانية لأنه لا واحد من النحاة ادعى ذلك
أو أشار إليه .

أما النقطة الثالثة فيقرأها النحاة ، وهي متمشية مع
منهجهم في استفادة دلالة الفعل على الزمن المعين لأنهم
رجعوا في ذلك إلى استعمال العرب .

وبغية أن تتبين هذا بوضوح لا بد من تقديم مقدمتين
نتهي في ضوءهما إلى معرفة ما ذكر ، هما :

١ - بيان مراحل الدلالة .

٢ - توضيح نوعية العلاقة بين الدال ومدلوله أو بين
اللفظ ومعناه .

أما المقدمة الأولى : فالدلالة - كما هو الحق - تسر
بالمراحل التالية :

أ - مرحلة وجود الشيء في عالم الواقع الخارجي
- ماديا كان أو غير مادي - ، وهو ما يصطلح عليه
بـ (الوجود الخارجي) .

ب - مرحلة وجود صورة الشيء المنتزعة من عالم
واقعه والمنطبعة في الذهن ، وهو ما يصطلح عليه
بـ (الوجود الذهني) .

ج - مرحلة وجود الرموز الصوتية المعبرة عن

دوا تلك الدلالة من (التبادر) ، ولفظ الفعل
بأد منه افادته الزمن المعين ، ولا بد في ذلك
إثباته بالقرائن .

هـ فالطريق التي تؤدي بنا إلى استفادة الزمن
لفظ الفعل هو (الاطلاق) وعند اسناد الفعل
إليه زماني فقط .

و إن الفعل الماضي قد يدل على الزمن المستقبل
بأداة الشرط ، والفعل المضارع قد يدل على
شي إذا اقترن بـ (لم) .

هذا كله نخلص إلى النقاط التالية :

أ - الاصوليين يرون أن الطريق السليم لمعرفة
دلالة الفعل هو الرجوع إلى الواضع - وهم العرب
- ذلك من استعمالاتهم ومختلف أساليب الأداء

ب - إن الاصوليين يرون أن النحاة رجعوا في افادتهم
على الزمان إلى (التبادر) .

ج - إن الفعل لا يدل دائما على الزمن المعين
، إذ قد يدل على زمن آخر .

د - هنا مع الاصوليين في النقطة الأولى ، ولسنا

صورة الشيء القائمة في الذهن ، وهو ما يصطلح عليه
بـ (الوجود اللفظي) •

فالانسان عندما يشاهد - مثلاً - مجموعة أوراق
مكتوبة ومجلدة تنطبع صورة هذا الشيء المشاهد في
ذهنه فتتكون لديه فكرة عنه من خلال الصورة المرسومة
في ذهنه ، وعندما يريد ان يعرب عن هذه الفكرة يلجأ الى
الالفاظ أو اللغة فيلقي الكلمة التالية (كتاب) معبراً بذلك
عن الفكرة الموجودة في ذهنه والمنتزعة من واقع الوجود
الخارجي للكتاب •• وهكذا في كل المفردات المعجمية ،
وبهذا يصبح اللفظ دالاً على المعنى او بتعبير اوضح دالاً
على الشيء الذي يقصد المتكلم الافصاح عنه وهو الفكرة
القائمة في الذهن •

وهكذا عندما يمارس الانسان - مثلاً - عملية
الاكل ، ونطرح عليه السؤال التالي:
ماذا تفعل ؟

فسيكون جوابه : آكل •

وهو تعبير عن الفكرة المرسومة في ذهنه لوضعية
عملية الاكل التي يمارسها •

والفعل - هنا - كما دل على ممارسة عملية الاكل

شيء القائمة في الذهن ، وهو ما يصطلح عليه
د اللفظي) •

انسان عندما يشاهد - مثلا - مجموعة أوراق
مجلدة تنطبع صورة هذا الشيء المشاهد في
لونه لديه فكرة عنه من خلال الصورة المرسومة
، وعندما يريد ان يعرب عن هذه الفكرة يلجأ الى
أو اللغة فيلقي الكلمة التالية (كتاب) معبرا بذلك
ة الموجودة في ذهنه والمنتزعة من واقع الوجود
للكتاب •• وهكذا في كل المفردات المعجمية ،
سبح اللفظ دالا على المعنى او بتعبير اوضح دالا
ي الذي يقصد المتكلم الافصاح عنه وهو الفكرة
ي الذهن •

كذا عندما يمارس الانسان - مثلا - عملية
ونطرح عليه السؤال التالي:

تفعل ؟

يكون جوابه : آكل •

و تعبیر عن الفكرة المرسومة في ذهنه لوضعية
كل التي يمارسها •

تفعل - هنا - كما دل على ممارسة عملية الاكل

أيضا على ان الممارسة لعملية الاكل مقترن وخواصها بالزمن
الحاضر •

وهكذا عندما يستشعر الانسان حالة نفسية معينة
تجاه موقف وأراد أن يفصح عن مشاعره تلك يعمد الى
اللغة فيستعملها وسيلة افصاح •

فاللغة تعبير عن الفكر ، والفكر تعبير عن الواقع
ماديا كان أو غير مادي ، حسيًا كان أو غير حسي •
والمقدمة الثانية : أن نوعية العلاقة بين اللفظ ومعناه ،
أو بين الدال ومدلوله علاقة وضعية (اصطلاحية) تحققت
نتيجة تعارف وتواضع أبناء المجتمع واصطلاح العرف على
أن الالفاظ دوال المعاني ، وأن المعاني مدلولات الالفاظ ،
ذلك أن اللغة ظاهرة اجتماعية فرضتها طبيعة التفاهم بين
أفراد المجتمع ، وحاجة ذلكم التفاهم الى استعمال الرموز
الصوتية للتعبير عما في الذهن من افكار ومشاعر •

في ضوء هاتين المقدمتين تصبح دلالة الفعل على
الزمن المعين أمرا مقبولا لا لبس فيه ، ذلك أن المجتمع
هو الذي تعارف على هذا •

ومتى أردنا ان تبيين مدلول الفعل لا بد لنا من
الرجوع الى الواضع للغة - وهو المجتمع - لمعرفة ذلك
- كما يقرر الاصوليون - ، ويتم هذا الرجوع - عادة -

بملاحظة الاداء في مختلف مستوياته او الاستعمال اللغوي
في شتى مجالاته .

والذي رآه النحاة أن العرب في استعمالاتهم للفعل
يتعاملون معه باعتبارهم رمزا لغويا يعبر عن الحدث وزمان
وقوعه .

ومن هنا أو من كون المسألة مسألة عرف أو مجتمع
تواضع واصطلح على هذا الاستعمال لا نستغرب اختلاف
دلالة الفعل على الزمن ، كدلالة الفعل الماضي على الزمن
الماضي اذا لم يقترن بما يصرفه عن ذلك ، ودلالته على
الزمن المستقبل اذا اقترن بأداة الشرط مثل (ان قلت الحق
صدقتك)، وكدلالة الفعل المضارع على الحاضر او المستقبل
اذا تجرد من قرينة المضي، ودلالته على الزمن الماضي اذا
اقترن بـ (لم) نحو (لم أذهب الى بيروت) ، ذلك ان
المجتمع باستعماله المنبئ عن تعارفه واصطلاحه هو الذي
جعل الفعل دالا على زمن معين ضمن أسلوب أدائي معين،
ودالا على زمن معين آخر من خلال أسلوب أدائي آخر،
وثالثة غير دال على الزمن اذا استعمل مع غير ذي زمن .

والخلاصة هي :

- ١ - ان مدلول الفعل هو الحدث المقترن بزمن معين .
- ٢ - ان الاستعمال العربي هو الذي أفادنا هذا، وهو

الذي نوع في الأزمنة المعينة التي اختلف الفعل في الدلالة
• عنها

٣ - ان الدلالة - هنا - دلالة وضعية (اصطلاحية)
لا ضعية •

٤ - قد يدل الفعل على الزمن بهيئته ، وقد يدل عليه
بقرينة ، وقد تقوم القرينة بسلب دلالاته على الزمن •

الاداء في مختلف مستوياته او الاستعمال اللغوي
• مجالاته •

لشيء رآه النحاة أن العرب في استعمالاتهم للفعل
معه باعتباره رمزا لغويا يعبر عن الحدث وزمان

ن هنا أو من كون المسألة مسألة عرف أو مجتمع
اصطلح على هذا الاستعمال لا نستغرب اختلاف
عمل على الزمن ، كدلالة الفعل الماضي على الزمن
إذا لم يقترن بما يصرفه عن ذلك ، ودلالته على
الاستقبال إذا اقترن بأداة الشرط مثل (ان قلت الحق
، وكدلالة الفعل المضارع على الحاضر أو المستقبل
من قرينة المضي، ودلالته على الزمن الماضي إذا
(لم) نحو (لم أذهب الى بيروت) ، ذلك ان
استعماله المنبئ عن تعارفه واصطلاحه هو الذي
عمل دالا على زمن معين ضمن أسلوب أدائي معين،
في زمن معين آخر من خلال أسلوب أدائي آخر،
يرد دال على الزمن إذا استعمل مع غير ذي زمن •

الخلاصة هي :

- ان مدلول الفعل هو الحدث المقترن بزمن معين •
- ان الاستعمال العربي هو الذي أفادنا هذا، وهو

اشتقاق الفعل

عرف الاشتقاق بأنه « أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلف حروفا وهيئة كضارب من ضرب وحذر من حذر » (١) .

ويصطلح العلماء على هذا النوع من الاشتقاق بـ « الاشتقاق الأصغر » تفريقا بينه وبين « الاشتقاق الأكبر » الذي يعنون به : ماتحفظ فيه المادة دون الهيئة كالذي يجري - مثلا - في (عقل) حيث تجعل (قلع) و (لعق) وهكذا .

واختلفوا في شمول الاشتقاق الأصغر الى جميع الكلم في اللغة العربية « فقال سيويه والخليل وابو عمرو وابو الخطاب وعيسى بن عمر والاصمعي وابو زيد وابن الاعرابي والشيباني وطائفة : بعض الكلم مشتق وبعضه

(١) المزهر ١/٣٤٦ .

غير مشتق ، وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين : كل الكلم مشتق ونسب ذلك الى سيبويه والزجاج « (١) » .

وسنتهي - في ضوء ماختاره من رأي المدرسة اللغوية الحديثة - الى أن الكلم كله مشتق .

والكلمة التي تشتق منها الكلمات الأخر في ضوء التعريف المتقدم تعرف عند النحاة بـ (أصل الاشتقاق) .

وقد اختلفت المدرستان النحويتان الاوليان البصرية والكوفية في مسألة اصل الاشتقاق ، فذهبت البصرية الى أنه (المصدر) ، وذهبت الكوفية الى انه (الفعل الماضي) .

ولسبق المدرسة البصرية أبداً باستعراض أهم أدلتها كما يرويها الزجاجي (- ٣٣٧ هـ) في كتابه (الايضاح) وابو البركات ابن الانباري (- ٥٧٧ هـ) في كتابيه (اسرار العربية) و (الانصاف) لانهما أقدم من بحثها بحثا مقارنا فيما وقت عليه .

فمن أدلتهم :

١ - وجود مصادر في اللغة العربية^ل أفعال لها كالرجولة والانوثة والابوة والامومة والبنوة وما اليها .

(١) المزهري ١/ ٣٤٨ .

اشتقاق الفعل

ف الاشتقاق بأنه « أخذ صيغة من أخرى مع معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلف حروفا وهيئة من ضرب وحذر من حذر » (١) .

يصلح العلماء على هذا النوع من الاشتقاق «اشتقاق الأصغر» تفرقا بينه وبين «الاشتقاق» الذي يعنون به : ما تحفظ فيه المادة دون الهيئة يجري - مثلا - في (عقل) حيث تجعل (قلع) (ق) وهكذا .

اختلفوا في شمول الاشتقاق الأصغر الى جميع في اللغة العربية « فقال سيبويه والخليل وابو عمرو خطاب وعيسى بن عمر والاصمعي وابو زيد وابن سيبويه والشيباني وطائفة : بعض الكلم مشتق وبعضه

(١) المزهري ١/ ٣٤٦ .

فلو كان المصدر مأخوذا من الفعل لكان لكل مصدر فعل،
وحين يبطل ان يكون الفعل هو الاصل يتعين ان يكون
المصدر هو الاصل .

والذي يبدو لي أن الاستدلال بهذا افتراض فيه
حصر الاصل في واحد من اثنين : اما المصدر واما الفعل،
وحيثما يبطل ان يكون الاصل هو الفعل يتعين ان يكون
الاصل هو المصدر .

وهو افتراض لا يقوم على اساس ، لان الاستقراء
التاريخي لا يثبت ذلك .

على أن الملاحظة المذكورة غير تامة لاننا كما نجد
مصادر في اللغة العربية لا افعال لها كذلك نجد أفعالا
لا مصادر لها نحو (يذر) وفعل الامر (هب) - بمعنى ظن
- والافعال التي يسمونها بالافعال الجامدة نحو (ليس)
& (عسى) و (نعم) و (بئس) .

٢ - وجود مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها
كالكرامة والعدول وسائر المصادر السماعية .

والمسألة هنا - فيما يظهر لي - مسألة قياس ، وهي
لا يفرق فيها بين أن نعتبر المصدر غير جار على لفظ
الفعل فيكون مخالفا للقياس ، والفارق بينهما هو أنسنا
بأن المصدر هو الاصل ، وهو أنس ناشيء من افتراض
سبق .

٣ - وجود المصدر بحروفه ومعناه في جميع انواع الفعل كيف صرف ، مع عدم وجود معنى الفعل في المصدر .

ويلق الزجاجة على هذا الدليل بقوله : « فهذا أحسن ما قيل في هذا وأدق وألطفه » (١) .

وواضح أن البصريين يريدون به محتوى القاعدة الفلسفية المعروفة ، وهي : (في الفرع ما في الاصل وزيادة) .

والقاعدة هذه ان تمت بالنسبة الى بعض أمثلة المصادر وفعالها كضرب وضرب ، فانها لاتتم في مثل : قام وقيام واستخرج واستخراج وكتب وكتابة ، فان زيادة الحروف هنا في جانب المصدر .

وأما المعنى وهو (الحدث) فهو موجود في المصدر والفعل كما ذهبوا اليه ، غير أن الزمن الذي ينفرد به الفعل - كما يدعون - لا تدل عليه صيغة الفعل الا في حال خاصة ، وانما يستفاد من القرائن والسياق ، وهما - اعني القرائن والسياق - يفيدان اضافة الزمن الى المصدر أيضا ، فمثل قوله تعالى : (ياايها الذين آمنوا) لا دلالة في الفعل على زمان ، وكذلك قوله تعالى (أقيموا

(١) الايضاح ٦٠ .

المصدر مأخوذا من الفعل لكان لكل مصدر فعل ، ل ان يكون الفعل هو الاصل يتعين ان يكون هو الاصل .

نظري يبدو لي أن الاستدلال بهذا افتراض فيه أصل في واحد من اثنين : اما المصدر واما الفعل ، بطل ان يكون الاصل هو الفعل يتعين ان يكون هو المصدر .

وافتراض لايقوم على اساس ، لان الاستقراء لايبث ذلك .

أن الملاحظة المذكورة غير تامة لاننا كما نجد في اللغة العربية لا افعال لها كذلك نجد أفعالا لها نحو (يذر) وفعل الامر (هب) - بمعنى ظن افعال التي يسمونها بالافعال الجامدة نحو (ليس) و (نعم) و (بئس) .

وجود مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها والعدول وسائر المصادر السماعية .

سألة هنا - فيما يظهر لي - مسألة قياس ، وهي فيما بين أن نعتبر المصدر غير جار على لفظ يكون مخالفا للقياس ، والفارق بينهما هو أنسنا مصدر هو الاصل ، وهو أنس ناشيء من افتراض

الصلاة) ، وانما هما للوصف والتشريع (١) .

ومثل قولنا : (كتابك تشبه كتابتي) فيه اضافة الزمان الماضي الى المصدر لانه أورد في سياق اخبار عن كتابة وقعت فيما مضى ، ولذا كان موضوعا للتشبيه .

على أن القضية ليست قضية استنتاج من أمثلة وضعناها أمامنا ، وانما هي قضية استقراء لتاريخ الكلمة استقراء تاما يوقفنا على الاصل .

والملاحظ - هنا - ان الطابع العام لمنهج الاستدلال البصري في هذه المسألة هو المنهج الكلامي ، ويعود ذلك الى تأثيرهم الكبير بالمنطق اليوناني ومناهجه في التفكير حتى سموا به (أهل المنطق) (٢) .

وربما كان - مضافا للمنهج البصري العام - للعلماء البصريين المتأخرين عن الطبقات النحوية البصرية الاولى ، أثر كبير في صوغ هذه الادلة صوغا فلسفيا وعرضها في اطار كلامي ، فقد كان ممن استبدل بها ابو اسحاق الزجاجي (٣٣٧ هـ) (٣) . وابو بكر السراج

(١) بغية الاطلاع الوافي على مسألة دلالة الفعل على الزمان وعدمها يقرأ (الفعل : زمانه وابنيته) للدكتور السامرائي .

(٢) مدرسة الكوفة ٦٩ .

(٣) الايضاح ٥٨ .

(٣١٦ هـ) (١) و ابو القاسم الزجاجي (٣٣٧ هـ) (٢) ،
وكلهم من علماء القرن الرابع الهجري أو من أدركه ، وهو
- أعني القرن الرابع - معروف بغلبة المنهج الكلامي على
دراساته وأبحاثه (٣) .

والى هنا أود أن أنهي حديثي عن رأي البصريين
وأهم أدلته ومناقشتها بذكر شيء مما وجه من نقد الى
رأي البصريين من قبل بعض العلماء المحدثين :

قال الامير الشهابي : «ولئن قال البصريون : ان
أصل المشتقات المصدر فمن الواضح ان العرب لم تقتصر
على الاشتقاق من أسماء المعاني بل اشتقت أيضا من أسماء
الاعيان ألوانا من المشتقات ، فمن (الفلس) - مثلا -
قالوا : أفلس الرجل ، وفلسه القاضي ، ومن (الذهب) :
أذهب الشيء وزهبه ، أي طلاه بالذهب ، ومن (الفضة) :
فضفضه ، ومن (البحر) : أبحر ، أي ركب البحر ، ومن
(الثلج) : ثلجتنا السماء ، وأثلجتنا ، والثلج بائع الثلج ،
والمثلجة موضعه . الخ . واشتقوا أيضا من أسماء

(١) الايضاح ٥٩ .

(٢) م . ن .

(٣) راجع : الدكتور ابراهيم السامرائي ، مجلة كلية
الاداب - جامعة بغداد ، العدد ٩ ص ٢٧ .

، وانما هما للوصف والتشريع (١) .

ل قولنا : (كتابك تشبه كتابتي) فيه اضافة
اضي الى المصدر لانه أورد في سياق اخبار عن
ت فيما مضى ، ولذا كان موضوعا للتشبيه .

، أن القضية ليست قضية استنتاج من أمثلة
أمامنا ، وانما هي قضية استقراء لتاريخ الكلمة
تماما يوقتنا على الاصل .

للاضاح - هنا - ان الطابع العام لمنهج الاستدلال
في هذه المسألة هو المنهج الكلامي ، ويعود ذلك
هم الكبير بالمنطق اليوناني ومناهجه في التفكير
و (أهل المنطق) (٢) .

يما كان - مضافا للمنهج البصري العام - للعلماء
التأخرين عن الطبقات النحوية البصرية الاوونى ،
في صوغ هذه الادلة صوغا فلسفيا وعرضها في
تومي ، فقد كان ممن استبدل بها ابو اسحاق
سي (٣٣٧ هـ) (٣) . وابو بكر السراج

(بغية الاطلاع الوافي على مسألة دلالة الفعل على
وعندما يقرأ (الفعل : زمانه وابنيته) للدكتور
تي .

(٢) مدرسة الكوفة ٦٩ .

(٣) الايضاح ٥٨ .

الأعيان المعربة ، فقالوا : هندس ودرهم وألجم وفهرس ،
وغير ذلك كثير» (١) .

وقال استاذنا الدكتور مصطفى جواد : «وهو (يعني
مذهب البصريين) مذهب مناف لطبيعة اللغات ، فاللغات
سارت في أطوارها من الإشارة الى العبارة ، ومن التجسيد
الى التجريد - أي من الماديات الى المعنويات - فكيف
يكون المصدر أهل المشتقات وهو من التجديد ، وهو
اسم للفعل فكيف يكون الاسم سابقا في الوجود لمسامه ،
ويعمل في الاعراب عمل فعله ، ولو كان الامر بالعكس
لعمل الفعل كعمله وصار تابعاً له ، ثم ان البصريين
يعترفون باشتقاقه من الفعل غير الثلاثي ، فلم يبق لهم الا
الثلاثي ، وقد قدمنا استحالة ان يكون أصلاً للاشتقاق ،
فتأمل الفعل (وجد) فمصدره للمطلوب (وجود) وللضالة
ونحوها (وجدان) وللغضب (موجدة) و (وجدان) أيضا ،
وللحزن (وجد) وفي الغنى (وجد) و (جدة) (٢) ، ولأخذ
الحديث واللغة من الكتب (الوجدانة) ، فمن أي هذه
المصادر السبعة اشتق الفعل (وجد) ، وكيف يكون مشتركا
وهو فرع على زعم البصريين» (٣) .

(١) المصطلحات العلمية ١٢ .

(٢) انظر : مختار الصحاح للرازي : مادة (وجد) .

(٣) المباحث اللغوية ١٣ و ١٤ .

عربية ، فقالوا : هندس ودرهم وألجم وفهرس ،
كثير» (١) .

استاذنا الدكتور مصطفى جواد : «وهو (يعني
بصريين) مذهب مناف لطبيعة اللغات ، فاللغات
أشوارها من الاشارة الى العبارة ، ومن التجسيد
يد - أي من الماديات الى المعنويات - فكيف
صدر أهل المشتقات وهو من التجديد ، وهو
ل فكيف يكون الاسم سابقا في الوجود لمسامه ،
في الاعراب عمل فعله ، ولو كان الامر بالعكس
عمل كعمله وصار تابعاً له ، ثم ان البصريين
باشتقاقه من الفعل غير الثلاثي ، فلم يبق لهم الا
، وقد قدمنا استحالة ان يكون أصلاً للاشتقاق ،
فصل (وجد) فمصدره للمطلوب (وجود) وللضالة
(وجدان) وللغضب (موجدة) و (وجدان) أيضا ،
(وجد) وفي الغنى (وجد) و (جدة) (٢) ، ولأخذ
، واللغة من الكتب (الوجادة) ، فمن أي هذه
السبعة اشتق الفعل (وجد) ، وكيف يكون مشتركا
ع على زعم البصريين» (٣) .

(١) المصطلحات العلمية ١٢ .

(٢) انظر : مختار الصحاح للرازي : مادة (وجد) .

(٣) المباحث اللغوية ١٣ و ١٤ .

أما الكوفيون فأهم ما استندوا به هو :

١ - اعتلال المصدر تبعا لاعتلال الفعل ، وصحته
تبعا لصحته ، فيقال : قام قياما ، فيعمل القيام لاعتلال قام ،
ويقال : قاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل .

والذي يبدو لي : أن هذا الاستدلال لا ينهض
بإثبات ما ادعوه ، وذلك لان تبعية المصادر للافعال في
الاعتلال - في حدود ما مثلوا به - لا تعدو كونها
افتراضا محضا ، وذلك لاننا كما نفترض ان المصادر تابعة
للافعال في الاعتلال والصحة لاننا شاهدنا الاعلال وعدمه
موجودين في كل منهما نستطيع أن نفترض العكس وهو
أن الافعال تابعة للمصادر في ذلك .

يضاف اليه : أن المسألة لم تأت نتيجة استقراء تام
لأمثلة الافعال والمصادر ، فقد وجد في المصادر ما لا يعتل
لاعتلال فعله ، أمثال : وعد يعد وعدا ، ووزن يزن وزنا ،
وقام يقوم قومة ، وكال يكيل كيلا ، ومال يميل ميلا .

٢ - « ان الفعل يعمل في المصدر ، ولاشك أن رتبة
العامل قبل رتبة المفعول » .

ويبني هذا الدليل - فيما أفهمه منه - على أن
العامل علة والمفعول معلول ، وقد ثبت في الفلسفة أن
العلة أسبق رتبة من المعلول ليصبح انبثاق وجوده عنها .

والاستدلال بهذا اللون من الأدلة يحتم فيه مسبقا
ثبوت العلية بين الطرفين واقعا ولا اعتبارا ، والتزم النحاة
المستدلين - هنا - بنظرية العامل التي تقوم على اساس
من مبدأ العلية الفلسفي جعلهم يقيسون الآثار النحوية
الاعتبارية والتي تعود الى عالم الاستعمال اللفظي الذي
لا يدري مأخذه الحقيقي ، يقيسونها على الحقائق الكونية
الثابتة ، وهو قياس مع الفارق •

وينقض عليهم أيضا برفع الفعل للفاعل مع أن رتبة
الفاعل في الوجود متقدمة على رتبة الفعل لان الفعل
لا يصدر الا عن فاعل كما هو واضح ، فلماذا لا يعد
الفعل معمولا والفاعل عاملا؟!

هذه خلاصة أدلة الكوفيين على أن الفعل هو أصل
الاشتقاق ، وهي - كما ترى - لا تختلف عن أدلة
البصريين في تأثير الكوفيين بالمنهج الكلامي ، وربما كان
للجو العلمي العام الذي سيطر على دراسات القرن
الرابع الهجري - كما أسلفت - أثر في ذلك ، فقد كان
بعض هذه الأدلة من استخراج أبي بكر ابن
الانباري (- ٣٢٧ هـ) (١) •

وكذلك ربما كان في صياغتها أثر من ذلك ، وبخاصة

(١) الايضاح ٦٠ •

أنها وجدت في كتب البصريين أو المتأثرين بالمدرسة
البصرية أمثال كتب الزجاجي وأبي البركات ابن الانباري
فكان لاسلوبهما في عرضها بقلميهما ما يقرب ذلك .

ومن الاساتذة المحدثين من يقرب تصويب رأي
الكوفيين أمثال الدكتور مصطفى جواد فإنه يرى أن مذهب
الكوفيين أقرب الى ماتينته المدرسة اللغوية الحديثة في أن
المادة (اسماء الاعيان) هي مبدأ الاشتقاق ، وذلك لان
« الفعل يجري مجرى المادة لكونه مشهودا وهو سابق
للمصدر وأظهر منه للشهادة والاحساس فلا يكون (سير)
الا بعد أن يكون (سار) وهو مشهود ومحسوس به،
(والسير) اسم له ودليل عليه » (١) .

ويشير الدكتور مهدي المخزومي الى ما يقرب رأي
الكوفيين الى ما أخذ به المحدثون من باحثين مقارنين بين
اللغات السامية ، يقول : « ان كون الفعل هو الاصل في
الاشتقاق هو ما كان عليه اكثر المحدثين مستأنسين بنتائج
الدرس اللغوي (المقارن) ، وبما تيسر لهم الوقوف عليه
من معرفة بالفصائل اللغوية المختلفة » .

« قال الدكتور ولفنسون في معرض الحديث عما
تميز به اللغات السامية من اللغات الهندية الاوروبية : ان

(١) المباحث اللغوية ١٥ .

لاستدلال بهذا اللون من الادلة يحتم فيه مسبقا
طية بين الطرفين واقعا ولا اعتبارا ، والتزم النحاة
- هنا - بنظرية العامل التي تقوم على اساس
العلية الفلسفي جعلهم يقيسون الآثار النحوية
والتي تعود الى عالم الاستعمال اللفظي الذي
مأخذه الحقيقي ، يقيسونها على الحقائق الكونية
وهو قياس مع الفارق .

بتقضى عليهم أيضا برفع الفعل للفاعل مع أن رتبة
في الوجود متقدمة على رتبة الفعل لان الفعل
والا عن فاعل كما هو واضح ، فلماذا لا يعد
عمولا والفاعل عاملا؟!!

فهذه خلاصة أدلة الكوفيين على أن الفعل هو أصل
ق ، وهي - كما ترى - لا تختلف عن أدلة
ت في تأثر الكوفيين بالمنهج الكلامي ، وربما كان
للملمي العام الذي سيطر على دراسات القرن
الهجري - كما أسلفت - أثر في ذلك ، فقد كان
هذه الأدلة من استخراج أبي بكر ابن
بي (- ٣٢٧ هـ) (١) .

وكذلك ربما كان في صياغتها أثر من ذلك ، وبخاصة

(١) الايضاح ٦٠ .

أغلب الكلمات يرجع اشتقاقه الى أصل ذي ثلاثة أحرف (لبعضها أصل ذو حرف) وهذا الاصل فعل ، يضاف الى أوله او آخره حرف أو أكثر ، فتتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدل على معان مختلفة « (١) » .

ويقول استاذنا الدكتور ابراهيم السامرائي ملاحظا على المدرستين منهجا ورأيا : « ان سبيل الاحتجاج لدى البصريين والكوفيين لا يمكن أن يؤدي الى النتيجة التي اصبحت رأي كل من الفريقين في مسألة تاريخية كان ينبغي ان تبحث على غير هذا النحو من الصيغة القائسة على المنطق » .

« والذي يبدو لنا أن هذه المسألة لدى البصريين والكوفيين لا يمكن أن تكون مسألة خلاف ، وذلك لأن المصدر والفعل مادة واحدة ، هي المادة الفعلية التي لا بد أن تبحث بالقياس الى المنقطع للاسمية » .

« وقد رأينا أن المصدر يقتضي درجة في مادة الفعل وذلك لتوفر الاصول الاولى فيهما ، فكلاهما حدث وكلاهما مقترن بزمان ما ٠٠٠ »

« أما الاسم الذي نقصده والذي يجب أن يكون مادة البحث في هذا الموضوع فهو غير الحدث ، ويندرج

(١) في النحو العربي ١٠٤ و ١٠٥ .

في هذا اسماء الذات مما هو داخل في اسماء الاعيان
وما هو مرتبط بالطبيعة الحسية » •

« والاستقراء يدلنا على أن هذه الاسماء قد أمدت
العربية بالمواد الاشتقاقية مثل الافعال » (١) •

وذهبت مدرسة النجف الاصولية الحديثة الى أن
مبدأ الاشتقاق هو (المادة) •

ويريدون بالمادة هنا : الحروف التي تتألف منها
المشتقات من دون ملاحظة وضع الهيئة والدلالة على
النسبة كمادة (ك.ت.ب) - مثلا - ، والهيئة التي يشار
بها الى المادة انما هي « لمجرد حفظ المادة ليسهل التعبير
عنها » (٢) •

وانتهاء الاصوليين الى هذا الرأي الاخير انما هو
يسلم قولهم مما أورد على القولين السابقين من اشكالات
أشرت الى بعضها فيما تقدم •

غير أن المشكلة - فيما أعتقد - لاتزال قائمة ، لانها
مسألة تاريخية - في واقعها - وليست مسألة عقلية تخضع
للتصور العقلي والقواعد المنطقية ، فنحن اذا حاولنا

(١) الفعل زمانه وابنيته ٥٢ •

(٢) انظر : فوائد الاصول ٤٨/١ و ٤٩ •

كلمات يرجع اشتقاقه الى أصل ذي ثلاثة أحرف
أصل ذو حرف) وهذا الاصل فعل ، يضاف الى
آخره حرف أو أكثر ، فتتكون من الكلمة الواحدة
مختلفة تدل على معان مختلفة » (١) •

يقول استاذنا الدكتور ابراهيم السامرائي ملاحظا
مستين منها ورأيا : « ان سبيل الاحتجاج لدى
الكوفيين لا يمكن أن يؤدي الى النتيجة التي
رأى كل من الفريقين في مسألة تاريخية كان ينبغي
تدلي على غير هذا النحو من الصيغة القائسة على

والذي يبدو لنا أن هذه المسألة لدى البصريين
لا يمكن أن تكون مسألة خلاف ، وذلك لان
والفعل مادة واحدة ، هي المادة الفعلية التي لا يد
ت بالقياس الى المنقطع للاسمية » •

وقد رأينا أن المصدر يقتضي درجة في مادة
وذلك لتوفر الاصول الاولى فيهما ، فكلاهما
وكلاهما مقترن بزمان ما ••• »

« أما الاسم الذي نقصده والذي يجب أن يكون
مبحث في هذا الموضوع فهو غير الحدث ، ويندرج

(١) في النحو العربي ١٠٤ و ١٠٥ •

التماس شاهد واحد من تاريخ المسألة في لغة العرب ينهض
بإثبات ذلك فاننا لانستطيع •

نعم ، قد يتصور هذا في أمثال المجامع اللغوية بعد
قيام علم اللغة ووجود أصوله وقوانينه ، فاننا نقوى أن
نذهب الى أن الباحثين من المجمعين يقتدرون على الرجوع
الى المادة الأصلية في المعجم ويشتقون منها ضمن اطار
الخطوط العامة للاشتقاق •

أما العامة من أبناء المجتمع - وهم مصدر اللغة
وقائلوها - لا نقدر على القول بصدور ذلك عنهم ،
وبخاصة أن المدرسة الاصولية الحديثة المشار اليها ، ذاتها
تذهب الى أن اللغة جاءت وليدة الحاجة الى التفاهم ، أي
انها ظاهرة اجتماعية لا ظاهرة علمية ، ومن أوليات خصائص
الظاهرة الاجتماعية العموم والتلقائية - كما هو معروف
في علم الاجتماع •

وقد انتهى آخر تطور للمسألة على أيدي اللغويين
المحدثين الذين أفادوا من مناهج البحث الحديث في
دراسة اللغات ، دراسة مقارنة وتاريخية ، وكان الرأي
الذي انتهوا اليه - كما ألمحت من قبل - هو أن أسماء
الايان أو أسماء المعاني الحسية هي أصل الاشتقاق •

وقد ساعدتهم على الانتهاء الى هذا الرأي وتبنيه
طريقتنا الاستقراء والاستنتاج •
٤٠

ماهد واحد من تاريخ المسألة في لغة العرب ينهض
ك فانا لانستطيع •

، قد تصور هذا في أمثال المجامع اللغوية بعد
اللغة ووجود أصوله وقوانينه ، فاننا نقوى أن
أن الباحثين من المجمعين يقتدرون على الرجوع
الأصلية في المعجم ويشتقون منها ضمن اطار
العامه للاشتقاق •

العامه من أبناء المجتمع - وهم مصدر اللغة
- لا نقدر على القول بصدور ذلك عنهم ،
أن المدرسة الاصولية الحديثة المشار اليها ، ذاتها
لي أن اللغة جاءت وليدة الحاجة الى التفاهم ، أي
اجتماعية لا ظاهرة علمية ، ومن أوليات خصائص
الاجتماعية العموم والتلقائية - كما هو معروف
الاجتماع •

قد انتهى آخر تطور للمسألة على أيدي اللغويين
الذين أفادوا من مناهج البحث الحديث في
اللغات ، دراسة مقارنة وتاريخية ، وكان الرأي
تتوا اليه - كما ألمحت من قبل - هو أن أسماء
أو أسماء المعاني الحسية هي أصل الاشتقاق •

قد ساعدهم على الانتهاء الى هذا الرأي وتبنيه
الاستقراء والاستنتاج •

٤٠

أما في ضوء الطريقة الاولى فقد أثبتت الدراسات
الاجتماعية والدراسات الآثارية : ان الانسان في حياته
الاولى كان يعيش عالما من البساطة لا يكلفه اكثر من وضع
الالفاظ للدلالة على ما تتطلبه حياته البسيطة هذه للتفاهم
حول حاجاته الاجتماعية بغية توفير مستلزمات العيش
والمحافظة على حياته ، وما حاجاته الاجتماعية آنذاك الا
تكلم المعاني المحسوس بها من أعضاء جسمه أو من شؤون
الغذاء والكساء والمأوى وما يوضع لها من كلمات هي
ما يصطلح عليه باسماء الذات •

ثم أخذت تتطور لغته بعسدها بتطور وضعياته
الاجتماعية وأحواله المعيشية ، وتطور تفكيره العقلي
وسعة آفاق مداركه لما حوله من أشياء في هذا الكون وفي
هذه الحياة ، فأخذ يشتق من معانيه الحسية للمعنوية التي
تلقيه •

اذن في «الاستقراء يدل على أن هذه الاسماء قد
أملت العربية بالمواد الاشتقاقية مثل الافعال •

فاذا عرضنا لأعضاء جسم الانسان بصورة عامة عرفنا
انها كانت مادة أصلية لكثير من الالفاظ •

ومن هنا تنتقل من الحسي الى المعنوي كما تنتقل من
الحقيقة الى المجاز •

٤١

والنظر في المعجم العربي في أي من هذه المواد نحو
(رأس) و (سنن) و (أنف) و (عظم)
(اذن) و (عين) و (صدر) و (ظهر)
(ضلع) و (عضد) و (ساعد) و (بطن)
(يد) و (رجل) ونحو ذلك معين للباحث المستقري
على أن يتتبع انتقال هذه الالفاظ أشياء أخرى تؤلف في
مجموعها مواد اشتقاقية من ضمنها الافعال « (١) » .

وفي ضوء الطريقة الثانية استنتجوا من كثير من
الملاحظات لالفاظ تستعمل لمعاني حسية واخرى معنوية الى
انها وضعت في الأصل للمعنى المحسوس به ثم استعملت
في الاخر المعنوي ، كالفصل - مثلا - فانه يدل على أمر
حسي وهو القطع والابانة ، ويدل على أمر معنوي وهو
حسم الخصومة بالحكم .

ومثل القطع الذي يعني الابانة وهي دلالة حسية
ويعني الجزم وهو دلالة معنوية، وذلك « لان المحسوسات
أول ما تستلفت انتباه الانسان ، وهي سابقة في ذهنه على
المعنويات لانه في أبسط أحوال عيشه لم يكن في احتياج
الا للمعاني الحسية ففي اول استعماله « قطع » لم يكن
يريد بها الا القطع الحسي ، لكنه بعد أن ارتقى في

(١) الفعل زمانه وابنيته ٥٢ و ٥٣ .

الحضارة وارتقت تصوراته حدثت له معان جديدة بينها وبين القطع مشابهة ذهنية كقولنا (قطع في الامر) أي جزم... ويؤيد ذلك حالة اللغات الدنيا فانها تقل فيها الدلالة المعنوية كلما انحطت الى أن تصل الى ما يكاد يخلو منها بالكلية « (١)

من ذلك الاستقرار وهذا الاستنتاج ذهبوا الى ان أسماء الاعيان هي مبادئ الاشتقاق في اللغة العربية، شأنها في ذلك شأن أية لغة أخرى تقطع مراحل نموها من النشوء الى النضج فتبدأ دورها الاول في حياة بساطتها الاولى حيث لا تكلف انسانها بأكثر من وضع اسماء ما حوله مما يحتاجه في معيشته الضرورية .

ومن هنا كان الاسم اسبق من الفعل، ولكنه لا بمعنى المصدر ، وانما اسم الذات .

يقول الدكتور مصطفى جواد : « وللمادة ما جرى مجراها من العراقة في اصالة الاشتقاق ما يجعلنا نعد جملة من الاوصاف أصولا لافعالها ونخرجها من حظيرة القدم الذي اتسم به الفعل ، فالاسود سابق لفعله (سود) والابيض متقدم على فعله (بيض) والاعوج أقدم من فعله (عوج) ، وهذا مشهود في طبيعة الوجود ولا يحتاج الى

(١) الفلسفة اللغوية ١.٩ .

النظر في المعجم العربي في أي من هذه المواد نحو (سنن) و (أنف) و (عظم) (ن) و (عين) و (صدر) و (ظهر) (ل) و (عضد) و (ساعد) و (بطن) (و) و (رجل) ونحو ذلك معين للباحث المستقري ، يتبع انتقال هذه الالفاظ أشياء أخرى تؤلف في

ها مواد اشتقاقية من ضمنها الافعال « (١) .

وفي ضوء الطريقة الثانية استنتجوا من كثير من الالفاظ تستعمل لمعاني حسية واخرى معنوية الى صنعت في الأصل للمعنى المحسوس به ثم استعملت لغير المعنوي ، كالفصل - مثلا - فانه يدل على أمر وهو القطع والابانة ، ويدل على أمر معنوي وهو الخصومة بالحكم .

ومثل القطع الذي يعني الابانة وهي دلالة حسية الجزم وهو دلالة معنوية، وذلك « لان المحسوسات استلقت اتباع الانسان ، وهي سابقة في ذهنه على الالفاظ المعنوية ، ولانه في أبسط أحوال عيشه لم يكن في احتياج لمعاني الحسية ففي اول استعماله « قطع » لم يكن لها الا القطع الحسي ، لكنه بعد أن ارتقى في

فعل زمانه وابنيته ٥٢ و ٥٣ .

اثبات أبدا ، ومن دلائله حيرتهم في اشتقاق فعله ، فقوم
ارادوا الثلاثي فقالوا (سود وبيض وعوج) ، وقوم ارادوا
الحفاظ على الاصول فقالوا (اسود) من أسود (وابيض)
من أبيض و (اعوج) من أعوج ، لئلا يتعد الفعل عن أصله
فيستبهم» (١) .

وقد أقر مجمع اللغة العربية بمصر في ص ٣٦ ج ١
من مجلته (مجلة مجمع اللغة العربية) : الاشتقاق من أسماء
الاعيان (٢) .

وهناك رأي آخر في المسألة لبعض المحدثين يتلخص
في اعتبار كل من أسماء الاعيان واسماء المعاني مبدأ
للاشتقاق (٣) .

والذي يبدو لي ، وفي ضوء ماعرضته من دليل
الرأي الاول للمدرسة اللغوية الحديثة : أن عد أسماء
المعاني مبدأ اشتقاق حتى في العهد الاول للغة ، أعني عهد
ولادتها ونشوتها لا يتمشى وطبيعة الانسان في حياته
الاجتماعية البدائية حيث تسودها البساطة .

-
- (١) المباحث اللغوية ١٥ .
 - (٢) المباحث اللغوية ١٤ .
 - (٣) انظر : المصطلحات العلمية للشهابي ١٢ .

نعم ، يتأتى الاشتقاق من أسماء المعاني في العهود
المتأخرة للغة عهود رقيها ونضجها •
وتنتيجة كل ما تقدم :

ان الرأي الذي يتمشى وطبيعة اللغة هو رأي
المدرسة اللغوية الحديثة القائلة بان مبدأ الاشتقاق هو
اسم المادة ، وأن الفعل هو الآخر مشتق منها •

ومن دلائله حيرتهم في اشتقاق فعله ، فقوم
ثلاثي فقالوا (سود وبيض وعوج) ، وقوم أرادوا
على الاصول فقالوا (اسود) من أسود (وابيض)
(وعوج) من أعوج ، لثلا يتعد الفعل عن أصله
(١) •

قد أقر مجمع اللغة العربية بمصر في ص ٣٦ ج ١
(مجلة مجمع اللغة العربية) : الاشتقاق من أسماء
(٢) •

هناك رأي آخر في المسألة لبعض المحدثين يتلخص
ان كل من أسماء الاعيان واسماء المعاني مبدأ
(٣) •

الذي يبدو لي ، وفي ضوء ما عرضته من دليل
لاول للمدرسة اللغوية الحديثة : أن عد أسماء
مبدأ اشتقاق حتى في العهد الاول للغة ، أعني عهد
وتشونها لا يتمشى وطبيعة الانسان في حياته
عية البدائية حيث تسودها البساطة •

• بحث اللغوية ١٥

• بحث اللغوية ١٤

• المصطلحات العلمية للشهابي ١٢

تقسيم الفعل

مارس علماء اصول الفقه في أبحاثهم ودراساتهم
الاصولية عددا من مفاهيم ومسائل اللغة ، وذلك لوقوع
الكثير منها في طريق استنطاق نصوص الكتاب والسنة .

وكان الكثير من تجاربهم العلمية المشار اليها متسما
بالعمق والاصالة ، ومنتها الى نتائج ذات أهمية مما يفرض
على المعنيين بالدراسات اللغوية والنحوية أخذها بنظر
الاعتبار ضمن دراسات مقارنة ليستفاد منها في تطوير
المادة اللغوية نحوية كانت او غيرها .

ومن مهمات ما عالجوه من مسائل نحوية مسألة
تقسيم الفعل ، فقد درسوها دراسة واعية ومتأنية اعتمدوا
فيها مضافا الى مناهجهم العقلية المنهج الاستقرائي الذي
اعتمده النحاة الاقدمون من رجيل الخليل بن احمد
وتلميذه سيويه البصري والكسائي الكوفي .

وانتهوا (أعني الاصوليين) فيما توصلوا اليه من

تأج في بحثهم المسألة المذكورة الى استبعاد (الامر) من دائرة الفعل ، واعتبارهم الفعل منحصرًا في (الماضي) و (المضارع) ، وستبين ذلك من هذه الدراسة المقارنة المختصرة .

ولعل من المفيد أن نبدأ تعرفنا للمسألة منذ بداياتها الاولى ، وخطواتها العلمية المبكرة ، والتي ذكرت في أقدم كتاب نحوي وصل إلينا ، وهو كتاب سيويه امام النحاة .

يقول سيويه في تقسيم الفعل : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ماضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء مالم يقع فانه قولك أمرًا : اذهب واقتل واضرب ، ومخبرًا : يقتل ويذهب ويضرب ، ويقتل ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن اذا أخبرت ، فهذه الامثلة التي أخذت من لفظ أحداث الاسماء ، ولها أبنية كثيرة - ستبين ان شاء الله - والاحداث نحو : الضرب والقتل والحمد » .

وعبارة سيويه هذه تدل على الامور التالية :

١ - اشتقاق الافعال من المصادر - التي عبر عنها بأحداث الاسماء ومثل لها بالضرب والقتل والحمد - وهو رأي البصريين في مبدأ اشتقاق الكلم - كما تقدم .

تقسيم الفعل

مارس علماء اصول الفقه في أبحاثهم ودراساتهم لية عددا من مفاهيم ومسائل اللغة ، وذلك لوقوع منها في طريق استنطاق نصوص الكتاب والسنة .

وكان الكثير من تجاربهم العلمية المشار اليها متسما والاصالة ، ومنتها الى نتائج ذات أهمية مما يفرض لعنين بالدراسات اللغوية والنحوية أخذها بنظر أو ضمن دراسات مقارنة ليستفاد منها في تطوير اللغوية نحوية كانت او غيرها .

ومن مهمات ما عالجوه من مسائل نحوية مسألة الفعل ، فقد درسوها دراسة واعية ومتأنية اعتمدوا مضافا الى مناهجهم العقلية المنهج الاستقرائي الذي النحاة الاقدمون من رجيل الخليل بن احمد بن سيويه البصري والكسائي الكوفي .

وانتهوا (أعني الاصوليين) فيما توصلوا اليه من

٢ - تقسيم الفعل الى ثلاثة أنواع هي :

أ - ماضى ، نحو : ذهب وسمع ومكث وحمد •

ب - ما يكون ، نحو : اذهب واقتل واضرب ، ويقتل ويذهب ويضرب •

ج - ماهو كائن ، نحو : يقتل ويذهب ويضرب أيضا •

ويعني سيبويه بالنوع الاول (الفعل الماضي) ، ويفهم هذا من قوله (ماضى) ، ومن تمثيله له بذهب وسمع ومكث وحمد •

ويريد من النوع الثاني (فعل الامر) و (الفعل المضارع - الدال على المستقبل) ، ويفهم هذا من قوله (لم يقع) ، ومن تمثيله باذهب واقتل واضرب ، ويقتل ويذهب ويضرب •

ويقصد من النوع الثالث (الفعل المضارع - الدال على الحال) ، ويفهم هذا من قوله (كائن لم ينقطع) ، ومن تمثيله له بيذهب ويقتل ويضرب المشار اليها بقونه (وكذلك) •

فالفعل باعتبار دلالاته على الزمان عند سيبويه على ثلاثة أنواع :

١ - الماضي •

٢ - المستقبل ، وهو الامر والمضارع الدال على

الاستقبال •

٣ - الحاضر المستمر (أو الحال) ، وهو المضارع

الدال على الحال •

ولعل سيويوه استفاد هذا التقسيم من استقراء

أمثلة الفعل كما قد يفهم هذا من أول عبارته •

وقد امتد تأثير سيويوه في من جاء بعده من النحاة

حيث اعتمدوا التقسيم المذكور نفسه •

وقد استمر هذا التأثير حتى بعد ان استقرت

المصطلحات النحوية استقرارا تاما على أيدي نحاة القرنين

السادس والسابع الهجريين ، فاننا نلمس تأثير سيويوه

قائما في كل تقسيم ذكروه للفعل ، مع فارق يسير اقتضته

طبيعة تطور تنظيم المادة النحوية ، فبدل أن يقولوا : فعل

المستقبل هو الامر والمضارع الدال على الاستقبال ، وفعل

الحال هو المضارع الدال على الحال ، قالوا : الافعال الثلاثة

هي : الماضي ، والمضارع وهو للحال والاستقبال ، والامر

وهو للمستقبل •

أي بدل أن يجعلوا التقسيم للزمان ويوزعوا الافعال

عليه ، جعلوا التقسيم للفعل ووزعوا الأزمنة عليه •

٢ - تقسيم الفعل الى ثلاثة أنواع هي :

أ - ماضى ، نحو : ذهب وسمع ومكث وحمد •

ب - ما يكون ، نحو : اذهب واقتل واضرب ، ويقتل

ب ويضرب •

ج - ما هو كائن ، نحو : يقتل ويذهب ويضرب

ويعني سيويوه بالنوع الاول (الفعل الماضي) ، ويفهم

من قوله (ماضى) ، ومن تشيله له بذهب وسمع

ث وحد •

ويريد من النوع الثاني (فعل الامر) و (الفعل

وع - الدال على المستقبل) ، ويفهم هذا من قوله

(يقتل) ، ومن تشيله باذهب واقتل واضرب ، ويقتل

ب ويضرب •

ويقصد من النوع الثالث (الفعل المضارع - الدال

الحال) ، ويفهم هذا من قوله (كائن لم ينقطع) ، ومن

له له يذهب ويقتل ويضرب المشار اليها بقونه

ذلك) •

فالفعل باعتبار دلالاته على الزمان عند سيويوه على

ثلاثة أنواع :

وتغلغل تأثير سيبويه الى أبعاد من التقسيم فشمس
حتى تعريف الفعل لدى أكثر النحويين فأخذوا الزمن عنصرا
أساسيا في تعريف الفعل ، وجعلوه العلامة الفارقة بين
الفعل والاسم ، فقالوا : الفعل هو الكلمة الدالة على معنى
مقترن بزمان .. والاسم هو الكلمة الدالة على معنى غير
مقترن بزمان (١) .

هذه هي خلاصة ما قاله النحاة في المسألة .

أما ما قاله الاصوليون فتتمثل حصيلته في ما ذكره
صاحب (كفاية الاصول) بقوله («قد اشتهر في السنة
النحاة دلالة الفعل على الزمان حتى أخذوا الاقتران به في
تعريفه ، وهو اشتباه ، ضرورة عدم دلالة الامر ولا النهي
عليه ، بل على انشاء طلب الفعل والترك ، غاية الامر نفس
الانشاء بهما في الحال » (٢) .

وفحوى القول المذكور هو أن استقراء أمثلة الفعل
تنهي - ويدها - الى أن (الامر) لا دلالة فيه على
الزمان ، وأن دلالاته مقتصرة على طلب ايقاع الفعل فقط ،
وستبين هذا في الاتي :

ولأننا أخذنا عبارة سيبويه منطلق الحديث أرى أن

(١) انظر : موضوع تعريف الفعل .

(٢) كفاية الاصول ٦١/١ .

نواصل الخطى معها بادئين بذكر بعض الملاحظات عليها من خلال ما تقتضيه المقارنة ، وتتلخص هذه الملاحظات بالتالي:

١ - ان سيويه اعتمد مدلول الأمثلة أساس القسمة، والأمثلة لا تؤدي جميعها الى ما خلص اليه ، لأن أمثلة الامر - كما يقول الاصوليون - لا دلالة فيها على الزمان .

٢ - ان اعتبار اقتران معنى الفعل بالزمان عنصرا مقوما لحقيقة الفعل وحده دون أن يضم اليه قيد آخر يجعل تعريف الفعل غير جامع لكل جزئياته لخروج الامر عن منظويات التعريف ، وذلك لعدم دلالاته على الزمن .

٣ - ان المفارقة المشار اليها - وهي اعتبار الامر فعلا دالا على الزمان - جاءت نتيجة الاشتباه في التطبيق - كما ألمح الى ذلك صاحب الكفاية - وذلك أن النحاة اعتبروا مدلول الكلمة أساسا في تقسيمها الى الاسم والفعل والحرف ، فما دل منها على معنى غير مقترن بزمان فهو الاسم ، وما دل منها على معنى مقترن بزمان هو الفعل ، الخ ، وهو أساس سليم سواء من حيث واقعة أو من حيث الالتزام بالمنهج المنطقي ، الا أنهم اعتقدوا ان أمثلة الامر دالة على معنى مقترن بزمان ، في حين ان الامر لا دلالة فيه على الزمان ، ومن هنا كانت المفارقة .

لعل تأثير سيويه الى أبعد من التقسيم فشمس الفعل لدى أكثر النحويين فأخذوا الزمن عنصرا في تعريف الفعل ، وجعلوه العلامة الفارقة بين الاسم ، فقالوا : الفعل هو الكلمة الدالة على معنى زمان . والاسم هو الكلمة الدالة على معنى غير زمان (١) .

• هي خلاصة ما قاله النحاة في المسألة .

ما قاله الاصوليون فتتمثل حصيلته في ما ذكره (كفاية الاصول) بقوله («قد اشتهر في السنة دلالة الفعل على الزمان حتى أخذوا الاقتران به في وهو اشتباه ، ضرورة عدم دلالة الامر ولا النهي على انشاء طلب الفعل والترك ، غاية الامر نفسهما في الحال » (٢) .

فحوى القول المذكور هو أن استقراء أمثلة الفعل ويدها - الى أن (الامر) لا دلالة فيه على ، وأن دلالاته مقتصرة على طلب ايفاع الفعل فقط ، هذا في الاتي :

لأنا أخذنا عبارة سيويه منطلق الحديث أرى أن

• ر : موضوع تعريف الفعل .
• نية الاصول ٦١/١ .

وفي ضوء تقريرنا لسلامة الأساس الذي اعتمده
النحاة في تقسيم الكلمة نعيد النظر في ما قرروه وانتهوا
اليه من اعتبارهم أقسام الفعل ثلاثة ، بمقارنته بما ذكره
الاصوليون وما توصلوا اليه ، فنقول :

ان اعتبار الفعل هو ما دل على معنى مقترن بزمان،
ينهينا في ضوء ، استقراء الامثلة الفعلية الى أن الفعل في
اللغة العربية ينقسم على قسمين فقط ، هما : (الماضي)
و (الحاضر) ، وذلك أن الامثلة المأخوذة من (الذهاب)
- مثلا - وهي : (ذهب • يذهب • اذهب) يدل أولها على
وقوع حدث الذهاب في الزمان الماضي ، ويدل ثانيها على
وقوع حدث الذهاب في الزمان الحاضر ، أما الثالث فيدل
على طلب ايقاع حدث الذهاب ، وهو شيء واضح •

و فرق بين على الوقوع والدلالة على طلب الايقاع ••
وهكذا لو تمسينا مع سائر الامثلة المأخوذة من الاحداث
الآخري ،

فالزمان الذي اعتد عنصرا مقوما لحقيقة الفعل في
رأي النحاة نجده مدلولا عليه في صيغة (فَعَلَ)
وصيغة (يفعل) فقط • أما صيغة (إفعل) فليس فيها دلالة
على الزمان •

ويرجع هذا - كما يقول الاصوليون - الى أن صيغ

الاورام ألفاظ انشائية خالصة ، والانشائيات لا اقتران لها
 بالزمان الا في حدود ما يقترن به كل شيء لا ينفك بطبيعته
 عن المكان والزمان باعتبارهما لازمين طبيعيين لكل شيء •
 فذهاب بعض النحاة الى أن الامر دال على الحال
 يتضيق في ضوء ما أوضحت على زمان التلفظ بامر ، لان
 التلفظ حدث ، والزمان من لوازم الحدث •

وقول البعض الآخر منهم : ان الامر دال على
 المستقبل يصدق - على أساس ما تقدم - على امثال
 الامر لان الزمان المستقبل هو زمان امثال الامر ، وهو
 يعود الى أن الامتثال حدث ومن لوازمه الزمان •

وبديهي أن الامر بصفته طلبا هو غير التلفظ به وغير
 امثاله ، ومعناه أن الامر بصفته طلبا او اسلوبا انشائيا لا
 دلالة فيه على الزمان ، فمثلا في قولنا (اقرأ) لدينا ثلاثة
 صور هي :

١ - التلفظ ، واعني به الصوت المشتمل على لفظ
 (قرأ) •

- ٢ - المعنى ، وهو طلب ايقاع القراءة في الخارج •
- ٣ - الامتثال ، وهو ايقاع القراءة في الخارج •

فالتلفظ والامتثال باعتبارهما حدثين لا بد من
 اقترانهما بزمان ، وزمان التلفظ هو الحال ، وزمان الامتثال
 هو المستقبل •

في ضوء تقريرنا لسلامة الأساس الذي اعتمده
 في تقسيم الكلمة نعيد النظر في ما قرروه وانتهوا
 باعتبارهم أقسام الفعل ثلاثة ، بمقارنته بما ذكره
 يون وما توصلوا اليه ، فنقول :

فإن اعتبار الفعل هو ما دل على معنى مقترن بزمان،
 في ضوء ، استقراء الامثلة الفعلية الى أن الفعل في
 العربية ينقسم على قسمين فقط ، هما : (الماضي)
 (ماض) ، وذلك أن الامثلة المأخوذة من (الذهاب)
 - وهي : (ذهب • يذهب • اذهب) يدل أولها على
 حدث الذهاب في الزمان الماضي ، ويدل ثانيها على
 حدث الذهاب في الزمان الحاضر ، أما الثالث فيدل
 على ايقاع حدث الذهاب ، وهو شيء واضح •

وفرق بين على الوقوع والدلالة على طلب ايقاع ••
 كما لو تمسينا مع سائر الامثلة المأخوذة من الاحداث
 ،

فالزمان الذي اعتد عنصرا مقوما لحقيقة الفعل في
 النحاة نجده مدلولا عليه في صيغة (فَعَلَ)
 (يفعل) فقط • أما صيغة (إفعل) فليس فيها دلالة
 الزمان •

ويرجع هذا - كما يقول الاصوليون - الى أن صيغ

أما المعنى فلأنه ليس يحدث لا اقتران له بالزمان •

والى هنا أرجو أن اكون قد اعربت عن واقع ما قصده
الاصوليون من ملاحظة على التقسيم النحوي الثلاثي
• للفعل

والملاحظة - كما نراها - من الوضوح بمكان ، وقد
نهج فيها أكثر الاصوليين المنهج الذي يلتقي وطبيعة اللغة
كمادة نقلية ، وهو منهج الاستقراء ، وذلك يتبع وملاحظة
• أمثلة الامر

ومنه نخلص الى أن الامر ليس فعلا ، كما يقول
الاصوليون ، وانما هو اسلوب انشائي شأنه في ذلك شأن
الاساليب الانشائية الاخرى من نهى واستفهام وشرط
• ونداء وغيرها

ومدلول الفعل الماضي هو الزمن الماضي ، ومدلول
الفعل المضارع هو الزمن الحاضر كما هو رأي اكثر
• النحاة

وقد يأتي كل منهما لزمان غير زمانه اذا اقترن بما
يصرفه الى ذلك ، وعلى النحو التالي :

(١) دلالة الماضي على المستقبل ، وتتم في المواضع
الآتية :

١ - إذا استعمل الفعل للاخبار عن الامور المستقبلية مع قصد حتمية وقوعها ، كما في هذه الآيات:

- (ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار أن قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً) (١) .

- (وسيبقى الذين كفروا إلى جهنم زمراً) (٢) .

٢ - إذا اقترن الفعل بنون التوكيد ، كما في الحديث :
• فامّا أدركنّ أحدٌ منكم الدجال ، وكما في قول الشاعر :

دامنَ سعدك إن رحمت متيماً
لولاك لم يك للصباة جانحاً

٣ - إذا استعمل الفعل للوعد ، نحو (انا أعطيناك الكوثر) (٣) .

٤ - إذا عطف الفعل على ما علم استقباله ، مثل ما في الآيتين الكريمتين :

- • يقدم قومته يوم القيامة فأوردتهم النار (٤) .

- • ويوم ينفخ في الصور ففرع من في

(١) سورة الاعراف آية ٤٤ .

(٢) سورة الزمر آية ٧١ .

(٣) سورة الكوثر آية ١ .

(٤) سورة هود آية ٩٨ .

المعنى فلا أنه ليس يحدث لا اقتران له بالزمان .

الى هنا أرجو أن اكون قد اعربت عن واقع ما قصده يون من ملاحظة على التقسيم النحوي الثلاثي

الملاحظة - كما نراها - من الوضوح بمكان ، وقد هما أكثر الاصوليين المنهج الذي يلتقي وطبيعة اللغة عقلية ، وهو منهج الاستقراء ، وذلك يتبع وملاحظة الامر .

ومنه نخلص الى أن الامر ليس فعلاً ، كما يقول اليون ، وانما هو اسلوب انشائي شأنه في ذلك شأن باب الانشائية الاخرى من نهي واستفهام وشرط وغيرها .

ومدلول الفعل الماضي هو الزمن الماضي ، ومدلول المضارع هو الزمن الحاضر كما هو رأي اكثر

وقد يأتي كل منهما لزمان غير زمانه اذا اقترن بما الى ذلك ، وعلى النحو التالي :

(١) دلالة الماضي على المستقبل ، وتتم في المواضع

السَّمَاوَاتِ وَمِنَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ (١)

٥ - إذا وقع الفعل منفيًا بـ (لا) بعد القسم ، كقولك :
(والله لا فعلت) .

٦ - إذا وقع الفعل منفيًا بـ (إن) بعد القسم ، كقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا) . (٢) بتقدير (والله لئن زالتا) .

٧ - إذا اقترن الفعل بان الشرطية ، كقولك : (ان ذهبت أذهب معك) .

٨ - إذا اقترن الفعل بـ (ما) المصدرية الظرفية ، نحو : (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا) (٣) .

٩ - إذا تضمن الفعل معنى الشرط ، مثل : (أي رجل أتاني بالمطلوب فله مكافأة) .

(٢) دلالة المضارع على المستقبل ، وتأتي في المواضع التالية :

(١) سورة النمل آية ٨٧ .

(٢) سورة فاطر آية ٤١ .

(٣) سورة مريم آية ٣١ .

تِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ
مُخْرَجِينَ (١)

— إذا وقع الفعل منفيًا بـ (لا) بعد القسم ، كقولك :
لا فعلت .

— إذا وقع الفعل منفيًا بـ (إن) بعد القسم ، كقوله
(إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا
رَحِيمًا) (٢) بتقدير (والله لئن زلتا) .

— إذا اقترن الفعل بان الشرطية ، كقولك : (إن
تذهب معك) .

— إذا اقترن الفعل بـ (ما) المصدرية الظرفية ، نحو :
يأتي بالصلاة والزكاة ما دمت حيا (٣) .

— إذا تضمن الفعل معنى الشرط ، مثل : (أي رجل
يطلب فله مكافأة) .

(٢) دلالة المضارع على المستقبل ، وتأتي في
التالية :

- سورة النمل آية ٨٧ .
- سورة فاطر آية ٤١ .
- سورة مريم آية ٣١ .

١ — إذا اقترن الفعل بظرف مستقبل ، نحو (أزورك
إذا تزورني) ، (تبدأ الدراسة غدا) .

٢ — إذا اسند الفعل الى متوقع كيوم القيامة ، نحو :
يهولُكَ أَنْ تَمُوتَ وَأَنْتَ مَلِيحٌ
لَمَّا فِيهِ النِّجَاةُ مِنَ الْعَذَابِ

٣ — إذا استعمل الفعل للوعد ، كما في الآية الكريمة :
(يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ وَإِلَيْهِ
تُقَلَّبُونَ) (١) .

٤ — إذا اقترن الفعل بنون التوكيد ، كما في قوله
تعالى : (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من
الأموال والأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ) (٢) .

٥ — إذا اقترن الفعل بلام القسم ، كقولك : (والله
لا أقول الحق) .

٦ — إذا دخلت الفعل إحدى أدوات النصب أو
الحرم (لا ، لم) ، و (اذن) إذا ارتفع الفعل بعدها ، كما في
الآيتين الكريمتين :

- سورة المنكبوت آية ٢١ .
- سورة القدر آية ١٥٥ .

— (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (١) .

— (يَرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) (٢) .

٧— إذا اقترن الفعل بـ (لو) المصدرية ، نحو :
(وَدَاوَا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِسُونَ) (٣) .

٨— إذا دخلت على الفعل إحدى أدوات الشرط عاملة كانت أو غير عاملة إلا (لو) ، كقوله تعالى : (إِنْ يَشَاءْ يَنْزِلْ عَلَيْكُمْ حِجَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانًا) (٤) .

٩— إذا سبق الفعل حرف التنفيس ، مثل : (وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) (٥) . (سَنَقَرْنَا لَكَ فَلا تَنْسَى) (٦) .

١٠— إذا وقع الفعل بعد أداة الترجي ، نحو : (لَعَلِّي أَرْجِعَ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ) (٧) .

(١) سورة البقرة آية ١٨٤ .

(٢) سورة النساء آية ٢٦ .

(٣) سورة القلم آية ٩ .

(٤) سورة ابراهيم آية ١٩ .

(٥) سورة الضحى آية ٥ .

(٦) سورة الاعلى آية ٦ .

(٧) سورة يوسف آية ٤٦ .

١١ - إذا استعمل الفعل للاشفاق ، كالذي في قول

الشاعر :

خامًا كَيْسٌ فَنَجَا وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِيقٌ لَثِيمٌ

(٣) دلالة المضارع على الماضي ، وهو كالتالي :

١ - إذا دخلت الفعل (لم) ، مثل : (ان اخي لم

يذهب الى تونس) .

٢ - إذا اقترن الفعل بـ (لما) الجازمة ، نحو : (ان

لبي بعد لما يبلغ العشرين) .

٣ - إذا وقع الفعل بعد (اذ) ، نحو : (واذ تقول

لقدتي أتعلم الله عليه) (١) .

٤ - إذا اقترن الفعل بـ (لو) الشرطية ، مثل : (ولو

وَأَخَذَ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ) (٢) .

٥ - إذا وقع الفعل بعد (ربما) ، نحو : (ربما يسود

الدين كعروا لو كانوا مسلمين) (٣) .

وتنهي من كل ما تقدم الى النتائج التالية :

١ - ان الفعل في اللغة العربية على نوعين :

١٥ سورة الاحزاب آية ٣٧ .

١٥ سورة النحل آية ٦١ .

١٥ سورة الحجر آية ٢ .

(وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (١) .

(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ
يَكُفِّرُ) (٢) .

- إذا اقترن الفعل بـ (لو) المصدرية ، نحو :

(لَوْ تَدْرَهِنُ فَيُدْهِنُونَ) (٣) .

- إذا دخلت على الفعل إحدى أدوات الشرط عاملة

أو غير عاملة إلا (لو) ، كقوله تعالى : (إِنْ

هَبَّكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ) (٤) .

- إذا سبق الفعل حرف التنفيس ، مثل : (وَلَسَوْفَ

رَبُّكَ فَرَضِي) (٥) . (سَنَقَرُ نُكَّافًا نَسِيًّا) (٦) .

- إذا وقع الفعل بعد أداة الترجي ، نحو : (لعلني

الناس لعلهم يعلمون) (٧) .

١٥ البقرة آية ١٨٤ .

١٥ النساء آية ٢٦ .

١٥ القلم آية ٩ .

١٥ ابراهيم آية ١٩ .

١٥ الضحى آية ٥ .

١٥ الاعلى آية ٦ .

١٥ يوسف آية ٤٦ .

ماضي وحاضر

والماضي هو ما يعرف لدى جميع النحويين بالماضي •

والحاضر هو ما يصطلح عليه عند النحاة البصريين

• بالمضارع

٢ - ان الدلالة على الزمان المستقبل يستعمل لها

صيغة الماضي أو صيغة المضارع مرتبطين بقرائن معينة •

٣ - ان المضارع كما يستعمل للحاضر في حالة

تجرده من القرائن ، وللمستقبل في حالة اقترانه بما يصرفه

للاستقبال ، يستعمل أيضا للماضي اذا احتف بقرائن معينة

• تصرفه لذلك

٤ - ان الامر من الاساليب الانشائية في اللغة

العربية وليس فعلا زمانيا ، شأنه في ذلك شأن النداء

والنهي والاستفهام والاساليب الانشائية الاخرى •

الماضي هو ما يعرف لدى جميع النحويين بالماضي •
الحاضر هو ما يصرح عليه عند النحاة البصريين

بناء الفعل

يعتبر الاعراب من أبرز ظواهر اللغة العربية ومن
أجل مساتها البارزة ، ومن هنا أولاه علماء العربية الشيء
الكثير من الاهتمام والعناية •
ومن نتائج هذا الاهتمام المشار اليه أن ذهب بعضهم
الى أن النحو هو علم الاعراب •

وقد درسوا الاعراب في مختلف مجالاته تعريفا
وتقسما واحكاما ومواضع استعمال وتطبيق •

وعلى اساس من توغلهم في بحشهم للاعراب ، بحثوا
البناء تعريفا ومواضع استعمال باعتباره قسيما للاعراب •

ولعل أشهر تعريف للاعراب هو : تغير علامة الحرف
الآخر من الكلمة بسبب تغير العوامل الداخلة عليها •

وفي ضوء هذا التعريف كشف النحاة عن دور
الاعراب في كلام العرب ، وذلك ببيان وظيفته ، تلك التي

ان الدلالة على الزمان المستقبل يستعمل لها
نصي أو صيغة المضارع مرتبطين بقرائن معينة •

ان المضارع كما يستعمل للحاضر في حالة
القرائن ، وللمستقبل في حالة اقترانه بما يصرفه
، يستعمل أيضا للنصي اذا احتف بقرائن معينة
ذلك •

ان الامر من الاساليب الانشائية في اللغة
ليس فعلا زمانيا ، شأنه في ذلك شأن النداء
الاستفهام والاساليب الانشائية الاخرى •

تتمثل في تعيين وتوضيح المعنى النحوي للكلمة من الفاعلية والمفعولية والوصفية والحالية وما إليها .

وربما من هنا سمي الاعراب اعرابا ، لانه يعرب عن معنى الكلمة في الجملة ، أي يوضح وظيفتها النحوية ويبينها ، ومن خلاله يتبين السامع والقارئ المعنى النحوي أو وظيفة الكلمة في الجملة .

ونستطيع أن نتبين هذا بوضوح من ايضاح الزجاجي، فقد جاء فيه تحت عنوان (باب القول في الاعراب لم يدخل في الكلام) قوله : « فان قال : فقد ذكرت أن الاعراب داخل في الكلام ، فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من أجله ؟

الجواب : أن يقال : ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ، ولم تكن في صورها وأينيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا ضَرَبَ زيدَ عمراً (فدلوا برفع (زيد على أن الفعل له ، وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به، وقالوا : (ضربَ زيدَ) فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أن الفعل مالم يسم فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ، وقالوا : (هذا غلام زيد) فدلوا بخفض (زيد) على اضافة (الغلام اليه) ، وكذلك سائر المعاني،

وتوضيح المعنى النحوي للكلمة من الناعلية.
سفة والحالية وما إليها ،

هنا سي الاعراب اعرابا ، لانه يعرب عن
الجملة . أي يوضح وظيفتها النحوية.
لانه يتبين السامع والقارئ المعنى النحوي.
في الجملة .

ان تبين هذا بوضوح من اوضح
بأنه فيه تحت عنوان (باب القول في
كل في الكلام) قوله : « فان قال : فقد
ب داخل في الكلام ، فما الذي دعا اليه
أجله ؟

أن يقل : ان الاسماء لما كانت تعتورها
فظة ومنعولة ومضافة ومضافا إليها ، ولم
وأبيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت
حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه
سرب زيد عمراً) فدلوا برفع (زيد
، وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به ،
فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع
ن الفعل مالم يسم فاعله ، وأن المفعول قد
وا : (هذا غلام زيد) فدلوا بخفض
قة (الغلام اليه) ، وكذلك سائر المعاني ،

جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعدوا في كلامهم ،
ويقدموا الفاعل ان أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة
الى تقديمه ، وتكون الحركات دالة عليه » .

ويعني هذا ان الاعراب قرينة يعتمد عليها المتكلم في
بيان المعنى المقصود له من استعمال الكلمة في الجملة
بوضعيتها الخاصة .

والمدرستان النحويان البصرية والكوفية ومن تبعهما
خلا قطرباً البصري مجمعون على ما ذكرته .

وقد نص على اجماعهم هذا الزجاجي معقبا قوله
المنقول في أعلاه بقوله : « هذا قول جميع النحويين
الاقطربا » لانه ذهب الى الغاء قرينية الاعراب المشار
اليها ، والى أن الاعراب ظاهرة صوتية ليست لها أية علاقة
بالمعاني النحوية .

ومن أنواع الكلم التي يدخلها الاعراب - في رأي
النحاة - الفعل المضارع اذا لم تتصل به نون التوكيد
المباشرة أو نون النسوة ، وفعل الامر عند الكوفيين
خاصة .

وقد علل الكوفيون اعراب فعل الامر بأنه مقتطع من
الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر الا انه حذف اللام
منه للتخفيف وتبعها حرف المضارعة .

وهو - كما ترى - رأي باد عليه التكلف لما فيه من
تقديرات و حذف هي خلاف الأصل •

ولأنها خلاف الأصل تتطلب البرهان والشاهد
لإثباتها ، ولا دليل على ذلك سوى الاحتمال الذي لا يصلح
للاعتقاد عليه •

فقول البصريين ببناءه أسلم من ورود أمثال هذه
الملاحظة عليه •

هذا مضافا الى أنني أبنت في حديث (تقسيم الفعل) :
أن الامر ليس بفعل ، لعدم صدق تعريف الفعل عليه ، فهو
على هذا خارج من حريم النزاع كما يقول الاصوليون •

وعلى البصريون اعراب الفعل المضارع بشابته
للإسم في « الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء
والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات
وعدد الحروف وتعيين الحروف الاصول والزوائد » (١) •

وعلى الكوفيون اعراب الفعل المضارع بما علل به
البصريون اعراب الاسم ، وهو اختلاف المعاني عليه ، الا
أنهم وسعوا في دائرة المعاني الى ما يشمل المعاني اللغوية
أيضا ، وذلك لان الفعل لا تختلف عليه المعاني النحوية

(١) شرح الأشموني ٦٧/١ •

كما ترى - رأي باد عليه التكلف لما فيه من
وقف هي خلاف الأصل .

لخلاف الاصل تتطلب البرهان والشاهد
دليل على ذلك سوى الاحتمال الذي لا يصلح

صريحين بيناه أسلم من ورود أمثال هذه

فا الى أنني أبنت في حديث (تقسيم الفعل) :
يقول - لعدم صدق تعريف الفعل عليه ، فهو
ج من حريم النزاع كما يقول الاصوليون .

صريحون اعراب الفعل المضارع بشابته
الاجاء والتخصيص وقبول لام الابتداء
لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات
وتعيين الحروف الاصول والزوائد « (١) » .

لوقيون اعراب الفعل المضارع بما علل به
ب الاسم ، وهو اختلاف المعاني عليه ، الا
دائرة المعاني الى ما يشمل المعاني اللغوية
لان الفعل لا تختلف عليه المعاني النحوية

ونفي ٦٧/١ .

كالفاعلية والمفعولية والخبرية وما اليها ، فلم تكن حاجته
للاعراب بسببها ، ولكن وجد في الحرف الداخل عليه معان
لغوية مشتركة في لفظة تقتقر الى قرينة معينة ، وليست
تلك القرينة الا الاعراب ، فمثلا الحرف (لا) فيه معنى
النفي والنهي ، وعندما يستعمل مع الفعل المضارع تقوم
العلامة الاعرابية بدور تعيين المعنى المقصود ، حيث تعين
الضمة النفي ويعين السكون النهي .

وتبين هذا بوضوح من قول المحقق الرضي في
شرحه على الكافية (١) : « والفعل المضارع معرب للمشابهة
المذكورة عند البصريين لا لأجل ورود المعاني المختلفة عليه
كما في الاسم » .

وقال الكوفيون : اعراب الفعل المضارع بالاصالة لا
للمشابهة ، وذلك لانه قد يتوارد عليه أيضا المعاني المختلفة
بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج الى اعرابه
ليبين ذلك الحرف المشترك ، فيتعين المضارع تبعا لتعيينه ،
وذلك نحو قولك (لا تضرب) رفعه مخلص لكون (لا)
لنفي دون النهي ، وجزمه دليل على كونها للنهي ، ونحو
قولك (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) نصب (تشرب)
دليل على كون الواو للصراف (أي عن العطف الى
النصب) وجزمه على كونها للعطف .. الخ » .

(١) ٢٢٧/٢ .

والذي يؤخذ عليهم هنا :

١ - ان تعليل البصريين اعراب الفعل المضارع بمشابهته للاسم لا يعدو أن يكون قياسا (تشيلا منطقيا) وهو باطل في اللغة لان الطريق الطبيعي للاستدلال على اثبات القواعد والمفاهيم اللغوية وخاصة النحوية هو (الاستقراء) .

أما الاستنتاج القائم على الاحتمال واعتباره علة أو دليلا ، فلا مجال له في اللغة .

مضافا الى أن اعتبار المضارع معربا يتنافى ورأي النحاة جميعا ما عدا قطربا في سبب استخدام الاعراب في اللغة العربية ، والذي سبق أن أوضحته وهو بيان المعنى النحوي الذي اكتسبته الكلمة من موقعها في الجملة .

ويعني هذا أن البصريين افترضوا مسبقا أن الفعل المضارع معرب ثم رأوا أن القول باعرابه يصطدم مع رأيهم في علة اعراب الاسماء ، وهي بيان الوظيفة النحوية للاسم ضمن الجملة ، فراحوا يلتمسون لقولهم باعراب المضارع علة اخرى ، فلم يجدوا الا المشابهة .

وكان باستطاعتهم أن يقولوا بينائه لعدم اختلاف المعاني النحوية الموجبة للاعراب عليه ، فيخلصوا من الوقوع في المفارقة التي أشرت اليها .

وخذ عليهم هنا :

تعليل البصريين اعراب الفعل المضارع
لا يبدو أن يكون قياسا (تشيلا منطقيا)
اللغة لان الضريق الطبيعي للاستدلال على
والمفاهيم اللغوية وخاصة النحوية هو

تتاج القائم على الاحتمال واعتباره علة أو
ل له في اللغة .

أن اعتبار المضارع معربا يتنافى ورأي
عدا قريبا في سبب استخدام الاعراب في
والذي سبق أن أوضحته وهو بيان المعنى
اكتسبه الكلمة من موقعها في الجملة .

أن البصريين افترضوا مسبقا أن الفعل
ثم رأوا أن القول باعرابه يصطدم مع رأيهم
الاسماء ، وهي بيان الوظيفة النحوية للاسم
فراحوا يلتصقون لقولهم باعراب المضارع
يجدوا الا المشابهة .

تطاعتهم أن يقولوا بينائه لعدم اختلاف
للوجية للاعراب عليه ، فيخلصوا من
رقة التي أشرت إليها .

٢ - ان تعميم الكوفيين المعاني الموجبة للاعراب الى
المعاني اللغوية ايضا ، وأعني بالمعاني اللغوية هنا تلك
المعاني المتأصلة في الكلمة والتي لم تكتسبها من موقعها في
الجملة . . ان هذا التعميم لسنا بمضطرين اليه ، وذلك لان
تعيين أحد المعنيين أو المعاني للنظ المشترك ، وان كان
يتطلب قرينة الا انه لا يشترط في القرينة ان تكون هي
العلامة الاعرابية ، لان علامات البناء أيضا تقوم بدور
القرينة في تعيين المشترك ، وذلك كما في أمثال تاء الفاعل ،
فانها عندما تضم تكون الضمة - وهي علامة بناء - دالة
على المتكلم ، وعندما تفتح تكون الفتحة - وهي علامة
بناء أيضا - دالة على المخاطب ، وهكذا .

فنحن لأجل أن نحفظ للاعراب بوظيفته ، وهي
استخدامه قرينة دالة على المعنى النحوي للكلمة في الجملة
علينا أن نعتبر الفعل المضارع مبنيا هو الاخر ، ونخاص
بذلك من تكلف التعليل أو من العلل المتكلفة .

ونحن نقول في الفعل الماضي : انه عندما يقترن
بالضمير المتحرك يبنى على السكون ، وعندما يقترن بواو
الجماعة يبنى على الضم ، وفيما عدا هاتين الحالتين يبنى
على الفتح .

فليكن مثله الفعل المضارع فنقول فيه : انه اذا اقترن
بما يسمى بأدوات النصب يبنى على الفتح ، وعندما يقترن

بما يسمى بعوامل الجزم يبنى على السكون ، وفيما عدا
هاتين الحالتين يبنى على الضم .
ونصوغ القاعدة هكذا :

١ - اذا دخلت على الفعل المضارع (لن) أو (كي) أو
(أن) أو (اذن) يبنى على الفتح .

٢ - اذا دخلت عليه (لم) او (لما) أو (لام الامر) أو
(لا الناهية) أو (احدى أدوات الشرط) يبنى على السكون .

٣ - فيما عدا هاتين الحالتين المذكورتين يبنى على
الضم .

وما أشار اليه الكوفيون من افتقار بعض اللفاظ
المشتركة المستخدمة مع الفعل المضارع مثل (لا) الدالة
على النفي والنهي الى ما يعني المعنى المقصود للمتكلم فلا
يعدو أن يكون كحروف الجر الدالة على أكثر من معنى ،
فكما يعتمد في تعيين معنى الحرف الجار المقصود للمتكلم
على قرينة السياق يسكن هنا ايضا الاعتماد عليه .

على أن اعتبار العلامة من ضمة أو فتحة أو سكون
قرينة معينة للمعنى المقصود للمتكلم لا يلزم أن تكون علامة
اعراب ، والسبب الذي دعا الى القول بانها علامة اعراب
- هو افتراض البصريين اعراب الفعل المضارع ، وأخذ
الكوفيين برأيهم ، فكما استطعنا ان نعتبر علامة الاعراب

قرينة معينة لأحد المعنيين للفظ المشترك نستطيع أن نعتبر علامة البناء هي الأخرى قرينة على ذلك .

وقد ألمح المحقق الرضي الى حسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون ، قال في شرحه على الكافية (١) : « ولولا كراهية الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون ، لأن عمل ما يسمى جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا ، وذلك لأن أصل كل كلمة اسما كانت أو فعلا أو حرفا أن تكون ساكنة الآخر ، ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون ، وانما سمي العامل عاملا لكونه غير آخر الكلمة عما هو أصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا » .

ولا أدري كيف يعتبر الشيخ الرضي مثل هذا الاجماع حجة ، وهو غير قائم على النقل عن العرب ، وانها على احتمال أو استنتاج أساسه الاحتمال ، ذلك أن اجماع النحاة انما يكون حجة اذا كان منعقدا على المنقول عن العرب .

ونخلص من كل هذا الى النتيجة التالية وهي :

أن جميع الافعال مبنية ، وأن الاعراب يختص

بالاسماء .

(١) ٢٢٣/٢ .

ل الجزم يبنى على السكون ، وفيما عدا
نى على الضم .

تاعدة هكذا :

ظت على الفعل المضارع (لن) أو (كي) أو
نى على الفتح .

ظت عليه (لم) او (لما) أو (لام الامر) أو
حتى أدوات الشرط) يبنى على السكون .

عدا هاتين الحالتين المذكورتين يبنى على

ليه الكوفيون من افتقار بعض اللفاظ
مع الفعل المضارع مثل (لا) الدالة
الى ما يعني المعنى المقصود للمتكلم فلا
حروف الجر الدالة على أكثر من معنى ،
معنى الحرف الجار المقصود للمتكلم
يمكن هنا ايضا الاعتماد عليه .

العلامة من ضمة أو فتحة أو سكون
المقصود للمتكلم لا يلزم أن تكون علامة
الذي دعا الى القول بانها علامة اعراب
بصرين اعراب الفعل المضارع ، وأخذ
فكما استطعنا ان نعتبر علامة الاعراب

اسناد الفعل

لعله من المستغرب أن نجد النحاة لا يعطون الاسناد أهمية كبرى مع معرفتهم بان الكلام أو الجملة التامة - اسمية كانت أو فعلية - تتقوم من عنصري الاسناد (المسند اليه) و (المسند) ، ذلك أن النحو - في حقيقته - هو الجملة والاعراب ، فلا يعقدون له الباب الخاص ، وإنما يذكرونه استطرادا ، وقد لا يذكره بعضهم حتى من باب الاستطراد .

وهذا بعكس ما نراه عند علماء المعاني ، فقد أعطوه الأهمية المطلوبة وأولوه الاهتمام المناسب .

ومن هنا لابد للباحث في الاسناد نحويا من الرجوع الى دراسات علماء المعاني فيه .

والمجال الذي ذكر النحويون فيه الاسناد - واستطرادا - هو تعريف الكلام .

أما البلاغيون فقد عقدوا له بابا خاصا درسوا فيه
الاسناد والمسند اليه والمسند دراسة مستوعبة ووافية.

ومن ذكر الاسناد ضمن تعريف الكلام من النحاة
ابن مالك ، فقد جاء في (التسهيل) : « والكلام : ما تضمن
من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته » (١) .

وفي ضوء مثل هذا التعريف النحوي للكلام عرفت
المعاجم اللغوية الاسناد بما يلي :

ففي تعريفات الجرجاني (٢) : « الاسناد في عرف
النحاة : عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على
وجه الافادة التامة ، أي على وجه يحسن السكوت عليه »

وفي محيط البستاني (٣) : « والاسناد عند أهل
العربية ، هو ايقاع نسبة تامة بين الكلمتين كنسبة الخبر
الى المبتدأ في نحو (زيد قائم) والفعل الى الفاعل في نحو
(قام زيد) ، ويسمى المنسوب مسندا والمنسوب اليه
مسندا اليه » .

وفي المعجم الوسيط (٤) : « الاسناد (عند علماء

- (١) التسهيل ٣
- (٢) التعريفات ٢٢
- (٣) مادة : سند
- (٤) مادة : سند

اسناد الفعل

تغرب أن نجد النحاة لا يعطون الاسناد
معرفة بان الكلام أو الجملة التامة
فعلية - تتقوم من عنصري الاسناد
لسند) ، ذلك أن النحو - في حقيقته -
ب ، فلا يعقدون له الباب الخاص ، وإنما
، وقد لا يذكره بعضهم حتى من باب

ما نراه عند علماء المعاني ، فقد أعطوه
أولوه الاهتمام المناسب .

للباحث في الاسناد نحويا من الرجوع
المعاني فيه .

ذكر النحويون في اسناد -
تعريف الكلام .

العربية) ، ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد معنى تاما» .
أما في علم المعاني فيأخذ الاسناد المفهوم نفسه مع
توسع في البحث والعرض .

ففي (عقد الجمان) لليازجي ، بعد أن يقسم الجملة
على نوعيها الاسمية والفعلية ، ويعرف كل نوع منهما مع
التمثيل له ، يعرف الاسناد بما يلي : « الاسناد : هو ايقاع
نسبة تامة بين جزئها (يعني الجملة) الرئيسين » (١) وهما
المسند اليه والمسند .

فالاسناد في ضوء هذه التعاريف هو : الربط أو
العلاقة القائمة بين المسند اليه والمسند اللذين يتألف منهما
الكلام أو الجملة التامة .

والاسناد أو العلاقة المذكورة تتنوع بحسب
الاستقراء الى ثلاثة أنواع هي :

١ - علاقة الوصفية : وهي الربط القائم بين المبتدأ
وخبره الاسمي ، نحو (زيد عالم) .

٢ - علاقة الفاعلية : وهي الربط القائم بين المبتدأ
وخبره الفعلي في الجملة الاسمية ، نحو (زيد يعلم) . . .
وبين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية ، نحو (علم زيد) .

(١) عقد الجمان ٩ .

كلمة الى اخرى على وجه يفيد معنى تاما» .
المعاني فيأخذ الاسناد المفهوم نفسه مع
والعرض .

الجمان) ليازجي ، بعد أن يقسم الجملة
معية والفعلية ، ويعرف كل نوع منهما مع
الاسناد بما يلي : « الاسناد : هو ايقاع
فيها (يعني الجملة) الرئيسين » (١) وهما
تد .

ضوء هذه التعاريف هو : الربط أو
المسند اليه والمسند للذين يتألف منهما
التامة .

والعلاقة المذكورة تتنوع بحسب
أنواع هي :

الوصفية : وهي الربط القائم بين المبتدأ
نحو (زيد عالم) .

الفاعلية : وهي الربط القائم بين المبتدأ
الجملة الاسمية ، نحو (زيد يعلم) . . .
في الجملة الفعلية ، نحو (علم زيد) .

٣ - علاقة المفعولية : وهي الربط القائم بين المبتدأ
وخبره الفعلي المبني للمجهول في الجملة الاسمية ، نحو
(زيد قتل) . . . وبين الفعل ونائب الفاعل في الجملة الفعلية ،
نحو (قتل زيد) .

وعلى أساس من هذا التنوع للعلاقة القائمة بين
المسند اليه المسند نستطيع ان ندرك وظيفة الاسناد في
الجملة ، وهي تبيان نوعية العلاقة بين عنصري الجملة
الاساسيين المسند اليه والمسند .

كما أننا من هذا نخلص ايضا الى أن الفعل يسند الى
الاسم في الجملة الاسمية وفي الجملة الفعلية .
وفي كلتا الحالتين لا تأتي علاقته الاسنادية الا فاعلية
أو مفعولية .

وفي الحالة التي يصبح الفاعل معلوما بقرينة السياق
أو الحال يستغني الفعل عن الاسناد ، وتستغني الجملة عن
التقدير ، كما في الآيات التالية :

- (كلاً إذا بلغت التراقي) (١) .
- (وظن أنه الفراق) (٢) .
- (ثم كان علقه فخلق فسوى) (٣) .

- (١) سورة القيامة آية ٢٦ .
- (٢) سورة القيامة آية ٢٨ .
- (٣) سورة القيامة آية ٣٨ .

المراجع

الكتب :

- ١ - الاجرومية ، ابن آجروم ت ٧٢٣ هـ ، ط دار الفكر (مع شرح العلامة الكفراوي) .
- ٢ - اسرار العربية ، ابو البركات بن الانباري ت ٥٥٧ هـ ، تح محمد بهجة البيطار ، دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- ٣ - الاعلام ، الزركلي ت ١٣٩٦ هـ ، بيروت ١٩٧٩ ط ٤ .
- ٤ - أقسام الكلام العربي ، دكتور الساقى ، القاهرة ١٣٩٧ - ١٩٧٧ م .
- ٥ - اللفية ، ابن مالك ت ٦٧٢ هـ (ضمن مجموع مهمات المتون) ط ٤ ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م .
- ٦ - الانصاف ، ابو البركات بن الانباري ت ٥٥٧ هـ ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م ، ط ١ .
- ٧ - الانموذج ، الزمخشري ٥٣٨ هـ (مع شرحه ضمن جامع المقدمات) ط حجر بايران ١٣٦٥ هـ .

٨ - اوضح المسالك ، ابن هشام ت ٧٦١ هـ ، بيروت
١٩٦٦ م ، ط ٥ .

٩ - الايضاح ، الزجاجي ت ٣٣٧ هـ ، تح مازن المبارك،
القاهرة : ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .

١٠ - التسهيل ، ابن مالك ت ٦٧٢ هـ ، تح محمد كامل
بركات ، القاهرة : ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

١١ - التعريفات ، الجرجاني ٨٢٨ هـ ، بيروت ١٩٧٨ م .

١٢ - تنقيح الازهرية ، محمد محيي الدين عبد الحميد،
القاهرة : ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م ، ط ١١ .

١٣ - التوطئة ، الشلويني ت ٦٤٥ هـ ، تح المطوع ،
القاهرة : ١٩٧٣ م .

١٤ - جامع الدروس العربية ، الفلايني ت ١٣٦٤ هـ ،
صيدا : ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م ، ط ٩ .

١٥ - الجامع الصغير ، ابن هشام ت ٧٦١ هـ ، تح الدكتور
الهرميل ، القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

١٦ - الدرر اللوامع ، الشنقيطي ت ١٣٣١ هـ ، ط ٢
بالافست ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

١٧ - شرح الفقه المصنف ، ابن القيم ت ٧٥١ هـ ، بيروت

المراجع

ابن آجروم ت ٧٢٣ هـ ، ط دار الفكر
لعلامة الكفراوي) .

، ابو البركات بن الانباري ت ٥٥٧ هـ ،
جدة البيطار ، دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

ركلي ت ١٣٩٦ هـ ، بيروت ١٩٧٩ ط ٤ .

العربي ، دكتور الساقى ، القاهرة
١٩٦٢ م .

مالك ت ٦٧٢ هـ (ضمن مجموع مهمات
١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م .

و البركات بن الانباري ت ٥٥٧ هـ ،

١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- ٨ - أوضح المسالك ، ابن هشام ت ٧٦١ هـ ، بيروت ، ١٩٦٦ م ، ط ٥ .
- ٩ - الايضاح ، الزجاجي ت ٣٣٧ هـ ، تح مازن المبارك ، القاهرة : ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .
- ١٠ - التسهيل ، ابن مالك ت ٦٧٢ هـ ، تح محمد كامل بركات ، القاهرة : ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ١١ - التعريفات ، الجرجاني ٨٣٨ هـ ، بيروت ١٩٧٨ م .
- ١٢ - تنقيح الازهرية ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م ، ط ١١ .
- ١٣ - التوطئة ، الشلويني ت ٦٤٥ هـ ، تح المطوع ، القاهرة : ١٩٧٣ م .
- ١٤ - جامع الدروس العربية ، الفلايني ت ١٣٦٤ هـ ، صيدا : ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م ، ط ٩ .
- ١٥ - الجامع الصغير ، ابن هشام ت ٧٦١ هـ ، تح الدكتور الهرميل ، القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٦ - الدرر اللوامع ، الشنقيطي ت ١٣٣١ هـ ، ط ٢ بالانست ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ١٧ - شرح الفية ابن مالك ، ابن الناظم ت ٦٨٦ هـ ، بيروت ١٣١٢ هـ .
- ١٨ - شرح الفية ابن مالك ، الأشموني ت نحو ٩٠٠ هـ ، القاهرة : م عيسى البابي الحلبي وشركاه .

المراجع

- ابن آجروم ت ٧٢٣ هـ ، ط دار الفكر (العلامة الكفراوي) .
- ابو البركات بن الانباري ت ٥٥٧ هـ ، جة البيطار ، دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- ركلي ت ١٣٩٦ هـ ، بيروت ١٩٧٩ ط ٤ .
- العربي ، دكتور الساقى ، القاهرة ١٩٦٢ م .
- مالك ت ٦٧٢ هـ (ضمن مجموع مهمات ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م .
- و البركات بن الانباري ت ٥٥٧ هـ ، محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٤٤ م ، ط ١ .
- مخشري ٥٣٨ هـ (مع شرحه ضمن جامع حجر بايران ١٣٦٥ هـ .

- ١٩ - شرح الفية ابن مالك ، ابن عقيل ت ٧٦٩ هـ ، القاهرة
١٩٧٤ م - ١٣٩٤ هـ ، ط ١٦ .
- ٢٠ - شرح الفية ابن مالك (الازهار الزينية) ، زيني دحلان
ت ١٣٠٤ هـ ، القاهرة : دار احياء الكتب العربية .
- ٢١ - شرح الانموذج ، الاردبيلي ت ٦٤٧ هـ ، (ضمن جامع
المقدمات) ط حجر بايران ١٣٦٥ هـ .
- ٢٢ - شرح التسهيل ، ابن مالك ت ٦٧٢ هـ ، تحه الدكتور
عبد الرحمن السيد ، القاهرة ١٩٧٤ م ، ط ١ .
- ٢٣ - شرح شذور الذهب ، ابن هشام ت ٧٦١ هـ ، (بهامش
حاشية العدوي) ، القاهرة : دار احياء الكتب
العربية .
- ٢٤ - شرح قطر الندى ، ابن هشام ت ٧٦١ هـ ، القاهرة
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، ط ٢٣ .
- ٢٥ - شرح قطر الندى (مجيب النداء) ، الفاكهي ت ٩٧٢ هـ
القاهرة ١٢٩٢ هـ .
- ٢٦ - شرح الكافية ، الرضي ت ٦٨٦ هـ ، بيروت ،
بالاوفست لطبعة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ .
- ٢٧ - شرح الكافية ، ملاجمي ت ٨٩٨ هـ ، (مع مصباح
المعاني - شرحه باللغة الاوردية) ، الهند ١٣٧٨ هـ .
- ٢٨ - الصاحبى ، ابن فارس ت ٣٩٥ هـ ، تحه الشويمي،
بيروت ١٩٦٣ م .
- ٢٩ - الصمدية ، العاملي ت ١٠٣١ هـ ، (ضمن جامع
المقدمات) ط حجر بايران ١٣٦٥ هـ .

- ٣٠ - عقد الجمان ، اليازجي ت ١٢٨٧ هـ ، بيروت
١٩٤٨ م ، ط ١٣ .
- ٣١ - الفعل : زمانه وابنيته ، الدكتور السامرائي ، بغداد
١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٣٢ - الفلسفة اللغوية ، جرجي زيدان ت ١٣٣٢ هـ ،
القاهرة ١٩٢٣ م ، ط ٣ .
- ٣٣ - الفهرست ، ابن النديم ت ٤٣٨ هـ ، بيروت : دار
المعرفة .
- ٣٤ - فوائد الاصول ، الكاظمي ت ١٣٦٥ هـ ، م العلمية
١٣٦٨ هـ .
- ٣٥ - في النحو العربي : نقد وتوجيه ، الدكتور المخزومي،
صيدا ١٩٦٤ م ط ١ .
- ٣٦ - الكافية ، ابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ (ضمن مجموع
مهمات المتون ، القاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م ، ط ٤ .
- ٣٧ - كتاب سيبويه ت ١٨٥ هـ ، بولاق ١٣١٦ هـ ، ط ١ .
- ٣٨ - كتاب في المنطق : العابرة ، الفارابي ت ٣٣٩ هـ ،
تحه الدكتور محمد سليم سالم ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- ٣٩ - كفاية الاصول ، الخراساني ت ١٣٢٩ هـ ، ط حجر
بايران ١٣٦٣ هـ .
- ٤٠ - الكواكب الدرية ، الاهل ت ١٢٩٨ هـ ، القاهرة
١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- ٤١ - اللمع ، ابن جني ت ٣٩٢ هـ ، تحه فائز فارس،
الكويت : دار الكتب الثقافية .

- ٤٠ - ابن مالك ، ابن عقيل ت ٧٦٩ هـ ، القاهرة
١٣٩٤ هـ ، ط ١٦ .
- ٤١ - ابن مالك (لازهار الزينية) ، زيني دحلان
، القاهرة : دار احياء الكتب العربية .
- ٤٢ - بوزج ، الاردبيلي ت ٦٤٧ هـ ، (ضمن جامع
ط حجر بايران ١٣٦٥ هـ .
- ٤٣ - مهيل ، ابن مالك ت ٦٧٢ هـ ، تحه الدكتور
ن السيد ، القاهرة ١٩٧٤ م ، ط ١ .
- ٤٤ - الذهب ، ابن هشام ت ٧٦١ هـ ، (بهاشم
مدوي) ، القاهرة : دار احياء الكتب
- ٤٥ - الندي ، ابن هشام ت ٧٦١ هـ ، القاهرة
١٩٦٩ م ، ط ٢٣ .
- ٤٦ - الندي (مجيب الندا) ، الفاكهي ت ٩٧٢ هـ
١٣٠٠ هـ .
- ٤٧ - نيسابور ، الرضي ت ٦٨٦ هـ ، بيروت ،
طبعة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ .
- ٤٨ - نيسابور ، ملاجمي ت ٨٩٨ هـ ، (مع مصباح
رحه باللغة الاوردية) ، الهند ١٣٧٨ هـ .
- ٤٩ - ابن فارس ت ٣٩٥ هـ ، تحه الشويبي،
١٣٠٠ هـ .
- ٥٠ - العالمي ت ١٠٣١ هـ ، (ضمن جامع
ط حجر بايران ١٣٦٥ هـ .

- ٤٢ - المباحث اللغوية في العراق ، الدكتور مصطفى جواد
ت ١٣٨٩هـ ، القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٤٣ - محيط المحيط ، البستاني ت ١٣٠٠هـ ، بيروت
١٩٧٧ م .
- ٤٤ - مختار الصحاح ، الرازي ٦٦٦هـ ، بيروت ١٣٩٨هـ -
١٩٧٨ م .
- ٤٥ - مختصر النحو ، الدكتور الفضلي ، جدة ١٤٠٠هـ -
١٩٨٠ م ، ط ٧ .
- ٤٦ - مدرسة الكوفة ، الدكتور المخزومي ، بغداد ١٣٧٤ هـ
- ١٩٥٥ م .
- ٤٧ - المرتجل ، ابن الخشاب ت ٥٦٧هـ ، تح علي حيدر ،
دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .
- ٤٨ - الزهر ، السيوطي ت ٩١١هـ ، القاهرة : م عيسى
البايبي الحلبي وشركاه - ، ط ١ .
- ٤٩ - المساعد ، ابن عقيل ت ٧٦٩هـ ، تح بركات ، دمشق
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
- ٥٠ - المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، الشهابي ،
القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٥١ - معجم شواهد العربية ، هارون ، القاهرة ١٣٩٢هـ -
١٩٧٢ م ، ط ١ .
- ٥٢ - المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم ، عبد الباقي ،
القاهرة : دار مطابع الشعب .

- ٥٣ - المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،
القاهرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، ط ٢ .
- ٥٤ - المفصل ، الزمخشري ت ٥٣٨هـ ، بيروت - ط ٢ .
- ٥٥ - المقرب ، ابن عصفور ت ٦٦٩هـ ، تح الجوارى
والجبوري ، بغداد ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، ط ١ .
- ٥٦ - الموجز ، ابن السراج ت ٣١٦هـ ، تح الشويمى
ودامرجي ، بيروت ١٩٦٥ .
- ٥٧ - القرآن ، الجوارى ، بغداد ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٥٨ - النحو الوافى ، عباس حسن ، القاهرة ١٩٦٣م ، ط ٢ .
- ٥٩ - همع الهوامع ، السيوطي ت ٩١١هـ ، بيروت : دار
المعرفة .
- ٦٠ - الواضح ، الزبيدي ت ٣٧٩هـ ، تح الدكتور امين
السيد ، القاهرة ١٩٧٥م .

الدوريات :

- ١ - مجلة الاستاذ - كلية التربية - جامعة بغداد (وسائل
النهوض بالعربية للدكتور مصطفى جواد) ، المجلد
السابع ١٩٥٩م .
- ٢ - مجلة كلية الاداب - جامعة بغداد (ابو سعيد السيرافى
وكتاب سيويه للدكتور ابراهيم السامرائى) ، العدد
التاسع ١٩٦٦م .

- اللغوية في العراق ، الدكتور مصطفى جواد
هـ ، القاهرة ١٩٥٥م .
- للحيط ، البستاني ت ١٣٠٠هـ ، بيروت
- صحاح ، الرازي ٦٦٦هـ ، بيروت ١٣٩٨هـ -
- النحو ، الدكتور الفضلي ، جدة ١٤٠٠هـ -
ط ٧ .
- لكوفة ، الدكتور المخزومي ، بغداد ١٣٧٤هـ
- ابن الخشاب ت ٥٦٧هـ ، تح علي حيدر ،
١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- السيوطي ت ٩١١هـ ، القاهرة : م عيسى
لمبي وشركاه - ، ط ١ .
- ابن عقيل ت ٧٦٩هـ ، تح بركات ، دمشق
- ١٩٨٠م .
- العلمية في اللغة العربية ، الشهابي ،
١٩٦٥م .
- اهد العربية ، هارون ، القاهرة ١٣٩٢هـ -
ط ١ .
- هرس لالفاظ القرآن الكريم ، عبد الباقي ،
دار مطابع الشعب .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
٧	تعريف الفعل
٢٠	دلالة الفعل
٢٨	اشتقاق الفعل
٤٦	تقسيم الفعل
٦١	بناء الفعل
٧٠	اسناد الفعل
٧٤	المراجع

تمثلت هذه الدراسة النحوية في الموضوعات التالية :

- * تعريف الفعل .
- * دلالة الفعل .
- * اشتقاق الفعل .
- * تقسيم الفعل .
- * بناء الفعل .
- * اسناد الفعل .

وهي - في واقعها - محاولة متواضعة لاضافة تجربة اخرى الى تجارب السابقين . أرجو ان اكون قد وفقت فيها ، كما أرجو ان استفيد من ملاحظات المعنيين ونقدم البناء بما يرفع من مستوى هذه المحاولة الى ما هو افضل ، والله تعالى ولي التوفيق وهو الغاية .

الشمس : ٤ ليرات لبنانية او ما يعادلها .